الجهود التربوية لهيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف
دراسة تحليلية في ضوء أهدافها

إعداد

الأستاذ الدكتور
عبد رب الرسول سليمان محمد
أستاذ التربية الإسلامية بكلية التربية
جامعة الأزهر بالقاهرة

الدكتور
إبراهيم السيد محمد حجازي
مدرس التربية الإسلامية
كلية التربية جامعة الأزهر بالدقهلية

١٤٤٦ هـ/ ٢٠٢٥م

الجهود التربوية لهيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف دراسة تحليلية في ضوء أهدافها

عبد رب الرسول سليمان محمد*، إبراهيم السيد محمد حجازي

قسم التربية الإسلامية، كلية التربية بنين بالقاهرة، جامعة الأزهر، مصر.

البريد الإلكتروني: (abdrbalrasol@azhar.edu.eg) (abrahymhjazy331@gmail.com)

ملخص البحث:

استهدفت الدراسة تتبع الجهود التربوية لهيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف تجاه بعض القضايا المجتمعية منذ نشأتها عام ١٩١١م، وحتى العصر الحاضر، واقتصرت الدراسة على جهود الهيئة في خمس قضايا هي (الدفاع عن الإسلام وتفنيد الشبه المثارة حوله، الدفاع عن القضية الفلسطينية، نشر التعليم الأزهري وإصلاحه، قضايا الأسرة والطفل، قضية التطرف والإرهاب). واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي في رصد الجهود التربوية التي تقدمها الهيئة، والكشف عن بعض المعوقات التي تواجه الهيئة في سبيل تحقيق أهدافها، وذلك من خلال الوثائق والسجلات التي نشرت أعمالها وإنجازاتها، كما استخدمت المنهج التاريخي لتتبع نشأة وتطور هيئة كبار العلماء منذ إنشائها. واشتملت الدراسة على خمس محاور بعد الإطار التمهيدي المتمثل في مقدمة الدراسة ومشكلتها وأهدافها وحدودها ومنهجيتها، تمثل المحور الأول في التعريف بهيئة كبار العلماء من حيث نشأتها وأهدافها ووسائلها، واشتمل المحور الثاني على الجهود التربوية للهيئة في بعض القضايا التي حددتها لنفسها في نظامها الأساسي ولائحتها التنفيذية، وألقى المحور الثالث الضوء على بعض المعوقات التي تواجه الهيئة سواء كانت معوقات مادية أم فنية أم إدارية أم علمية أم غيرها، أما المحور الرابع فقدم فيه الباحثان بعض المقترحات التي قد يؤدي الأخذ بها إلى مزيد من الجهود التربوية في مجال عمل الهيئة وتحقيق أهدافها، واشتمل المحور الخامس على ملخص النتائج والتوصيات والمقترحات، وتوصلت الدراسة إلى أن هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف من المؤسسات العريقة في تاريخ الأمة عامة وفي تاريخ مصرنا الحبيبة على وجه الخصوص والتي أنشئت بالقانون رقم (١٠) لسنة ١٩١١م، كما أن للهيئة أهدافها التي عملت على تحقيقها منذ اللحظة الأولى لتكوينها، وقد حرصت الهيئة أن تكون تلك الأهداف متسقة ومتماشية مع يلقى عليها من أعباء، وأن تكون تلك الأهداف دالة على استجابة الهيئة لمستجدات وتطورات العصر، كما أن أعلام هيئة كبار العلماء لم يكونوا يومًا ما بمعزل عن قضايا الأمة، وما شهدته من أحداث، ولم تنحصر جهودهم العلمية على أداء أدوارهم الأكاديمية في الهيئة فقط، بل شملت مختلف مناحي الحياة، فمن يطالع سيرهم قبل وأثناء عضويتهم بالهيئة يجد أنهم كانوا عنصرًا فاعلًا تجاه تلك القضايا والأحداث، وأنهم كانوا بحق قلب الأمة النابض الذي عاش آلامها وآمالها.

الكلمات المفتاحية: الجهود التربوية، هيئة كبار العلماء، الأزهر الشريف، دراسة تحليلية.

The Educational Efforts of the Council of Senior Scholars at Al-Azhar Al-Sharif An Analytical Study in Light of Its Objectives

Abdul Rab Al-Rasoul Suleiman Muhammad*, Ibrahim El-Sayed Mohamed Hegazy
Department of Islamic Education, Faculty of Education for Boys, Cairo, Al-Azhar University, Egypt.
E-mail: (abdrbalrasol@azhar.edu.egabrahymhjazy331@gmail.com)

Abstract:

The study aimed to track the educational efforts of the Council of Senior Scholars at Al-Azhar Al-Sharif regarding some societal issues since its establishment in 1911 AD, until the present era. The study was limited to the Council's efforts in five issues: (defending Islam and refuting the doubts raised about it, defending the Palestinian cause, spreading Al-Azhar education, the issue of the family and children, and the issue of extremism and terrorism). The study used a descriptive approach to monitor the educational efforts provided by the Council and to reveal some of the obstacles facing the Council in achieving its goals. This was achieved through documents and records that published its work and achievements. It also used a historical approach to trace the origins and development of the Council of Senior Scholars since its inception. The study included five axes after the introduction of the introduction to the study, its problems, objectives, limits and methodology. The first axis represented an introduction to the Council of Senior Scholars in terms of its origins, objectives and means. The second axis included the educational efforts of the Council in some of the issues that it defined for itself in its bylaws and executive regulations. The third axis shed light on some of the obstacles facing the Council, whether they were material, technical, administrative, scientific or other obstacles. As for the fourth axis, the researchers presented some proposals that, if adopted, might lead to more educational efforts in the field of the Council's work and achieving its objectives. The fifth axis included a summary of the results, recommendations and proposals. The study concluded that the Council of Senior Scholars at Al-Azhar Al-Sharif is one of the oldest institutions in the history of the nation in general and in the history of our beloved Egypt in particular, which was established by Law No. (10) of 1911 AD. The Council also had its goals that it worked to achieve from the first moment of its formation. The Council was keen for these goals to be consistent and in line with the burdens placed upon it, and to be indicative of the Council's response to the new developments and changes of the era. The scholars of the Council of Senior Scholars were never isolated from the issues of the nation and the events it witnessed. Their scholarly efforts were not limited to performing their academic roles in the Council only but rather included various aspects of life. Whoever studies their biographies before and during their membership in the Council finds that they were an active element in these issues and events, and that they were at the scale of the nation's beating heart that lived its pains and hopes.

Keywords: Educational efforts, Council of Senior Scholars, Al-Azhar Al-Sharif, an analytical stud

المقدمة

يحتل الأزهر الشريف مكانة رفيعة بين المسلمين منذ إنشائه عام٣٦١هـ- ٩٧٢م؛ فهو من أقدم المؤسسات التعليمية والجامعية، وهو أيضًا الهيئة العلمية الإسلامية الكبرى التي تقوم بحفظ التراث الإسلامي ودراسته، وتنقيته، ونشره، وحمل أمانة الرسالة الإسلامية إلى كل الشعوب، ويهدف الأزهر من خلال دراسته للتراث الإسلامي إلى بعث الحضارة العربية والإسلامية وإحياء التراث الإسلامي، ليكون أساسًا لرقي العلوم، والفنون، والآداب.

ويعد الأزهر الشريف منارة العلم، ودار العلماء، وهو أقدم الجامعات الدينية الإسلامية الكبرى التي ذاع صيتها واشتهر أمرها؛ فكان بحق كعبة العلم التي يؤمها طلاب العلم من كل صوب وحدب، وقد تعاقبت عليه الأجيال والقرون وهو راسخ رسوخ الجبال، قائم بتخريج رجال الدين، وقد أكسبه القدم مكانة بارزة، فأصبح عَلَمًا للدين وعلومه، لا يشاركه في اسمه معهد آخر، ولا يشاكله في مقامه جامع أو مدرسة سواه (المغربي، ٢٠١٢م، ١٩).

وقد عُني الأزهر الشريف منذ إنشائه بدراسة العلوم الشرعية، فكان طلاب تلك العلوم يجلسون في حلقات داخل المسجد لتلقي العلم الشرعي على أيدي الفقهاء والعلماء، ولم تكن الدراسة في بداية الأمر مقيدة بلوائح أو قوانين؛ بمعنى أن الطفل الذي ينتهي من الدراسة في الكتاب إذا رأى أهله ومعلمه منه نبوغًا بعثوا به إلى الجامع الأزهر لاستكمال الدراسة(وزارة الأوقاف، ١٩٦٤م، ٢٤٣)، فكان الأزهر بذلك معهدًا للدراسة العالية، ولم يكن بتلك الحلقات نظام للتقويم أو الامتحانات بالمعنى المعروف اليوم، بل إن الطالب إذا نبغ في علم من العلوم حصل على إجازة من شيخه من الممكن أن تؤهله لتدريس ذلك العلم.

لقد استطاع الأزهر بفضل جهود علمائه الأجلاء أن يحقق للمجتمعات الإسلامية الكثير من الإنجازات في مجال التربية وخدمة المجتمع؛ فقد حفظ القرآن الكريم وعمل على نشر العلوم الشرعية، من خلال مكاتب تحفيظ القرآن الكريم والمعاهد الدينية على مستوى العالم الإسلامي، كما حفظ اللغة العربية واعتنى

بتدريسها باعتبارها لغة القرآن الكريم، كما اهتم بإعداد الدعاة داخل مصر وخارجها، واستقبال الطلاب الوافدين والعمل على تأهيلهم بما يمكنهم من النهوض بأوطانهم بعد عودتهم إليها، كما عمل على إثراء العقل البشري عن طريق فتح باب الاجتهاد، كما قاد الأزهر حركة المقاومة ضد الاحتلال فعمق بذلك روح الولاء والانتماء في نفوس أفراد المجتمع، وأسهم في تنمية البلاد بنشر العلم الصحيح(المجالس القومية المتخصصة، ١٩٩٨م، ١٨٥).

ويعد العلماء المسلمون في كل مكان وفي كل زمان قلب الأمة النابض وعقلها المفكر؛ فهم يجسدون آمالها ويعالجون آلامها ويسجلون خطواتها؛ ولذلك اعتنت الأمم منذ القدم على تسجيل تاريخ علمائها؛ ليكونوا نبراسًا لمن بعدهم، ولتعرف الأجيال القادمة مدى إسهام هؤلاء العلماء في الحياة العلمية والأدبية؛ الأمر الذي يصل ماضي الأمة بحاضرها، ويسهم في صناعة مستقبل أفضل.

وقد تفرعت العديد من الهيئات التابعة للأزهر والتي تقوم بحمل رسالته والقيام بمهامه في تبليغ الدعوة الإسلامية لكل الأقطار الإسلامية والعربية.

ومن المؤسسات العريقة في تاريخ الأمة عامة وفي تاريخ مصرنا الحبيبة على وجه الخصوص هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف، التي أنشئت بالقانون رقم (١٠) لسنة ١٩١١م، وظل عطاؤها مستمرًا حتى صدر القانون رقم (١٠٣) لسنة ١٩٦١م، والذي جعل هيئة كبار العلماء ملء السمع والبصر حيث أصبحت قلب الأزهر النابض والمحرك لكل إصلاح وتجديد فيه، وكان رجال هيئة كبار العلماء هم قادة الأمة اجتماعيًا وثقافيًا ودينيًا، وهم الجنود المدخرة لكل غارة على الإسلام وثوابته وتراثه(اللجنة العلمية بالأمانة العامة لهيئة كبار العلماء، ٢٠٢١م، ٥، ٦).

وكان لهيئة كبار العلماء أهدافها التربوية التي عملت على نشرها منذ اللحظة الأولى لتكوينها، وقد حرصت الهيئة أن تكون تلك الأهداف متسقة ومتماشية مع يُلقى عليها من أعباء، وأن تكون تلك الأهداف دالة على استجابة الهيئة لمستجدات وتطورات العصر، وأن تنبثق من شمولية الدين الإسلامي لكافة متطلبات الإنسان المادية والروحية؛ فلم تنظر إلى الإنسان على أنه جسد فقط ولا روح فقط، بل وازنت بين

مطالب الفرد المادية والروحية، كذلك لم تقتصر أهداف الهيئة على مطالب الفرد فقط، بل تعدت وشملت مطالب المجتمع أيضًا، ولم تقتصر تلك المطالب على ما وقع من أحداث في الماضي، بل تعدت إلى مواكبة مستجدات العصر الحاضر أيضًا، كذلك لم تقتصر تلك المتطلبات على الجانب العقائدي فقط، بل تعدت إلى جانب المعاملات والأخلاق وما قد يقع بين المسلمين وغيرهم من أحداث وإيجاد الحلول المناسبة للتعامل مع تلك الأحداث.

وقد أوضحت لجنة إصلاح الأزهر التي أنيط بها إعداد مشروع القانون ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م، أن هيئة كبار العلماء ركن مهم من أركان الإصلاح في الأزهر، بل والذروة التي يجب بلوغها منه؛ ليعود إليه أولئك الفقهاء والمحققون والمحدثون الثقات والمفسرون المطلعون واللغويون البلغاء والمؤرخون الصادقون وأهل الإصلاح والتقى....، وهي التي يُرجى منها أن تكون تاج الجامعة الأزهرية، وأن يكون أهلها هم أساطين العلم، وحُفاظ الشريعة، ومُقَيمو لغة القرآن الكريم، لتركن الضمائر الواجفة إلى علمهم، وتهدأ النفوس الراجفة بهديهم وإرشادهم، وتطمئن قلوب المؤمنين بقيامهم حُفاظًا لليقين وحراسًا على شريعة النبي الأمين(مجلة نور الإسلام،١٩٤١م، ٦).

ولا شك أنه بإنشاء هيئة كبار العلماء منذ أحد عشر قرنًا من الزمان، قد توفر للأمة الإسلامية فئة من علماء الأزهر المتخصصين في مختلف العلوم الشرعية والعربية، يُرجع إليهم في المسائل التي تتعلق بتلك العلوم.

وكان لأعضاء هيئة كبار العلماء دور فعال ومؤثر في المجتمع المصري؛ لما قاموا به في مجال الدعوة والإرشاد إلى الدين الإسلامي الصحيح، ولما تميزوا به من أسلوب جذاب ومتميز في أحاديثهم المختلفة، مما كان له أثر طيب في نفوس العامة، هذا بخلاف مشاركتهم في المجالات السياسية المختلفة، ومنهم من ظهر نبوغه قبل حصوله على الشهادات العلمية، وتقلد المناصب الإدارية المهمة المختلفة (المغربي، ٢٠١٢م ٤٥٢).

ومن ثم تأتي الدراسة الحالية للكشف عن الجهود التربوية التي تقوم بها هيئة كبار العلماء، والوقوف على المعوقات التي تعترض مسيرتها، وكيفية التغلب عليها حتى تأتي هذه الجهود بالنتائج المرجوة لها.

أولًا: مشكلة الدراسة:

من خلال العرض السابق يتضح أهمية الدراسة الحالية في الكشف عن الجهود التربوية العديدة لهيئة كبار العلماء وذلك من منطلق أنها من الهيئات التي تقوم بنشر الفكر الوسطي ونشر العلم الصحيح على مستوى العالم العربي والإسلامي، كذلك تأتي هذه الدراسة انطلاقًا لما نادت به العديد من الدراسات، والتي أوصت بتسليط المزيد من الضوء على هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف، كما في دراسة (المغربي) التي أكدت على أن الهيئة ما زالت في حاجة إلى المزيد من الدراسات العلمية الجادة مثل الجوانب الإدارية والسياسية والثقافية والاجتماعية، وكذلك الجوانب التربوية(المغربي، ٢٠١٢، ٣٤٥)، ودراسة(حماد) والتي أوصت بمزيد من الدراسات حول جهود الهيئة، وخاصة جهودها في قضايا التربية والتعليم وخدمة المجتمع(حماد، ٢٠٢٢م، ٨١) ، كذلك لم يقف الباحثان في حدود علمهما على دراسة تناولت الجهود التربوية للهيئة، مما كان دافعًا لاختيار موضوع البحث.

ويمكن بلورة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

ما الجهود التربوية لهيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة التالية:

١. ما التطور التاريخي لهيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف؟
٢. ما أهداف هيئة كبار العلماء، وما الوسائل التي تتخذها الهيئة لتحقيق تلك الأهداف؟
٣. ما الجهود التربوية للهيئة تجاه بعض القضايا المجتمعية؟
٤. ما المعوقات التي تواجه الهيئة في سبيل القيام بجهودها التربوية؟
٥. ما المقترحات التي يمكن أن تساعد الهيئة على تحقيق أهدافها التربوية، وتقديم المزيد من جهودها التربوية؟

ثانيًا: أهداف الدراسة:

تمثل الهدف الرئيس للدراسة في إبراز الجهود التربوية لهيئة كبار العلماء بالأزهر

الشـريف تجاه بعض القضـايا المجتمعية، وفي سـبيل ذلك سـعت الدراسـة إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

١. تتبع التطور التاريخي للهيئة منذ نشأتها.
٢. إلقاء الضوء على أهداف الهيئة، والوسائل التي تتخذها الهيئة لتحقيق أهدافها.
٣. إبراز الجهود التربوية للهيئة تجاه بعض القضايا المجتمعية.
٤. إلقاء الضوء على بعض المعوقات التي تحول دون تحقيق الهيئة لأهدافها التربوية.
٥. الكشف عن المقترحات التي يمكن أن تساعد الهيئة على تحقيق أهدافها التربوية وتقديم المزيد من جهودها التربوية.

ثالثًا: أهمية الدراسة:

يستمد هذ البحث أهميته من أهمية الموضوع الذي يتناوله، ويمكن إيضاح تلك الأهمية من خلال النقاط التالية:

الأهمية النظرية:

١. تعد الدراسـة الحالية إضـافة للأدب التربوي الإسـلامي وإثراءً للمكتبة التربوية الإسلامية؛ حيث إن هيئة كبار العلماء على رأس الهيئات التي تقوم بنشر الفكر الوسطي ونشر العلم الصحيح على مستوى العالم العربي والإسلامي.
٢. تعد هذه الدراسة استجابة للعديد من توصيات البحوث والدراسات السابقة التي أكدت على ضرورة تسليط مزيد من الضوء على هيئة كبار العلماء.
٣. لم يجد الباحثان ـــ في حدود ما اطلعا عليه من دراسات علمية ـــ دراسة علمية تناولت هذا الموضوع من زاوية تربوية.
٤. تستمد الدراسة أهميتها من مكانة هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف العلمية والدعوية والتعليمية.
٥. أنها امتداد لتاريخ الأزهر الشـريف وأدواره جامعًا وجامعة، ليتأكد أنه قلعة من قلاع مصـر والإسـلام، حمل أمانة العلم والمعرفة قرونًا متصـلة، وقام بنشـر صـحيح الدين، وتخرج منه العلماء والمربين وذاع صـيتهم في كافة ربوع الأرض،

ولذلك تأتي تلك الدراسة للكشف عن الجهود التربوية التي قدمتها وتقدمها الهيئة في سبيل خدمة الإسلام والمسلمين.

٦. انتماء الباحِثيَن للمؤسسة الأزهرية واعتزازهما بها، ورغبتهما في إلقاء الضوء على جهود هيئة كبار العلماء من زاوية تربوية باعتبارها أحد قطاعات الأزهر الشريف الذي يعد أكبر مرجعية إسلامية ومنارة الوسطية في مصر والعالم العربي والإسلامي.

الأهمية التطبيقية:

١. يمكن أن يستفيد منها المسئولون والقائمون على أمرها في تقديم المزيد من الخدمات التي تتعلق بها.

٢. تتمثل الأهمية التطبيقية فيما يترتب على نتائجها من توعية ولفت نظر القائمين على الهيئة من تطوير جهودها المستقبلية.

٣. تزويد القائمين على هيئة كبار العلماء برؤية تربوية واضحة عن بعض المعوقات التي تحد من عملها.

٤. ما يمكن أن تسهم به تلك الدراسة في نشر الوعي المجتمعي بجهود هيئة كبار العلماء التربوية، كما يمكن أن تفيد في تطوير وتحسين الخدمات التي تقدمها الهيئة.

٥. فتح آفاق جديدة أمام الباحثين لدراسات أخرى مستقبلية تتعلق بالهيئة.

رابعًا: حدود الدراسة:

- **الحد الموضوعي**: تمثل في رصد وتتبع الجهود التربوية للهيئة في ضوء أهدافها في قضايا (الدفاع عن الإسلام وتفنيد الشبه المثارة حوله، والدفاع عن القضية الفلسطينية، ونشر التعليم الأزهري، وقضايا الأسرة والطفل، وقضية التطرف والإرهاب)، حيث تمثل تلك القضايا نموذجًا من القضايا العديدة التي تبذل فيها الهيئة جهودًا حثيثة، كما تعد تلك القضايا من القضايا التي تخدم الإسلام والمسلمين، والتي اهتمت بها الهيئة منذ نشأتها عام ١٩١١م حتى الآن.
- **الحد المكاني**: اقتصر البحث على هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف بمقرها بالقاهرة.

- **الحد الزماني**: اتخذ البحث الحالي الفترة الزمانية منذ نشأة الهيئة حتى العصر الحالي؛ لتتبع الجهود التربوية التي قامت وتقوم بها الهيئة تجاه القضايا المجتمعية، وتمت تلك الدراسة في العام الجامعي ٢٠٢٤م/ ٢٠٢٥م.

خامسًا: منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الذي يهدف إلى جمع الحقائق والبيانات عن ظاهرة أو موقف معين يغلب عليه صفة عدم التحديد ودراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة الظاهرة, أو الموقف أو مجموعة من الأحداث والأوضاع، مع محاولة تفسير هذه الحقائق تفسيرًا كافيًا(عبد الحميد، خيري، ١٩٩٦م، ١٣٦)؛ وذلك لرصد الجهود التربوية التي تقدمها الهيئة، والكشف عن بعض المعوقات التي تواجه الهيئة في سبيل تحقيق أهدافها، وذلك من خلال الوثائق والسجلات التي نشرت أعمالها وإنجازاتها، كما استخدمت المنهج التاريخي، وهو المنهج الذي يستخدمه الباحثون لمعرفة الأحوال والأحداث التي جرت في الماضي، فيجمعون الحقائق التاريخية، ويفحصونها، وينتقون منها، ويحققونها، ويرتبونها، وفقًا لقواعد معينة(شحاتة، ٢٠٠٨م، ٢٠٠)؛ وذلك لتتبع نشأة وتطور هيئة كبار العلماء منذ إنشائها.

سادسًا: مصطلحات الدراسة:

تعد مصطلحات الدراسة مدخلًا مهمًا إلى موضوع الدراسة؛ إذ لا يُقرأ أي علم إلا في لغته، كما أنه لا يمكن أن نحكم الحديث عن حلقات المنهج العلمي إلا في لغته؛ لذا فإن الوقوف على المصطلحات من الأهمية بمكان، وسوف تعرج الدراسة للوقوف على أهم مصطلحات الدراسة فيما يلي:

الجهود:

ورد أن (الجهد) في اللغة بلوغك غاية الأمر الذي لا تألو عن الجهد فيه. تقول: جُهدي واجتهدت رأيي ونفسي حتى بلغت مجهودي (الفراهيدي د: ت، ٣٨٦)، وقال الأزدي في الجمهرة: والجهد معناه إذا بلغ أقصى قوته وطوطوقه (أزدي، ١٩٨٧، ١٥٣).

وعلى ذلك فإن المعنى اللغوي للكلمة يدور حول بذل القوة والطاقة للوصول إلى الهدف.

التربوية:

يرجع أصل كلمة التربية إلى الفعل (ربا يربو) أي زاد ونما، وترجع إلى (ربا يربي) على وزن خفا يخفي، ومعناها نشأ وترعرع، كما ترجع إلى (رب) بالتشديد يرب على وزن (مد) يمد بمعنى أصلحه وتولى أمره وساسه وقام عليه ورعاه (بدوي، ١٩٩٠م، ١٣٨).

وعليه فالكلمة لا تخرج عن ثلاثة معاني (النمو والزيادة، النشوء والترعرع، الإصلاح والولاية والتعهد).

أما مفهوم الجهود التربوية إجرائيًا فهو: مجموع ما قدمته وتقدمه هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف منذ إنشائها حتى الآن من أنشطة تربوية متعددة ومتنوعة تجاه القضايا المجتمعية، سواء كان بالتحقيق أو بالتربية أو بطباعة المؤلفات التراثية والحديثة أو بحضور المؤتمرات والندوات وغير ذلك مما يسهم في خدمة الإسلام والمسلمين.

هيئة كبار العلماء:

هيئة تابعة للأزهر الشريف، ومقرها بالأزهر الشريف بالقاهرة، وهي من المؤسسات العريقة في تاريخ الأمة عامة وفي تاريخ مصرنا الحبيبة على وجه الخصوص، والتي أنشئت بالقانون رقم (١٠) لسنة ١٩١١م وتقوم بحمل رسالة الإسلام والقيام بمهامه في تبليغ الدعوة الإسلامية لكل الأقطار الإسلامية والعربية.

سابعًا: الدراسات السابقة:

وقف الباحثان على بعض الدراسات التي تناولت الجهود التربوية المتعددة والمتنوعة للمنظمات الدولية في المنطقة العربية، وفيما يلي عرض بعض تلك الدراسات:

١. **دراسة عبد الغني(٢٠٠٣م).**

استهدفت الدراسة التعرف على الاسهامات التربوية لمجمع البحوث الإسلامية، من خلال التعرف على التطور التاريخي للمجمع، ورصد إسهاماته الثقافية والتربوية على المستوى المحلي والعربي والعالم الإسلامي، والتعرف على المعوقات التي تحول دون أداء المجمع لدوره، والأساليب التي يمكن اتباعها للنهوض بالمجمع من أجل تحقيق مزيد من تلك الإسهامات. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي لرصد واقع المجمع وإسهاماته الثقافية والتربوية والمعوقات التي تحول دون أداء المجمع لتلك الإسهامات. وتوصلت

الدراسة إلى أن مجمع البحوث الإسلامية هو الهيئة العليا للبحوث الإسلامية، ويقوم بدراسة كل ما يتصل بتلك البحوث، ويعمل على تجديد الثقافة الإسلامية وتجريدها من الفضول والشوائب، وأثار التعصب السياسي والمذهبي، وبيان الرأي فيما يجد من مشكلات مذهبية واجتماعية تتعلق بالعقيدة، وحمل تبعة الدعوة إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة، وتعاون جامعة الأزهر في توجيه الدراسات الإسلامية العليا لدرجتي التخصص والعالمية، والإشراف عليها والمشاركة في امتحاناتها، كما توصلت إلى ضعف قيام المجمع بالإسهامات الحقيقية تجاه مواجهة أثر العولمة على الهوية الثقافية في العالم الإسلامي، واضطهاد المسلمين في بعض دول العالم، وأوصت الدراسة بإعادة النظر في أهداف مجمع البحوث الإسلامية، بحيث يضاف إليها الأهداف الجديدة والتي تناسب التحديات والمتغيرات التي تواجه العالم الإسلامي في عصرنا الحاضر.

٢. دراسة المغربي (٢٠١٢).

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على هيئة كبار العلماء من زاوية تاريخية، واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي في التوصل إلى نتائجها، وتوصلت إلى أن الهيئة أنشئت في الجامع الأزهر لتنهض بأعباء الإصلاح الديني داخل الأزهر وخارجه، ونشر الثقافة الإسلامية في العالم الإسلامي أجمع، كما توصلت الدراسة إلى أن للهيئة عدة لجان تعمل تحت إشرافها، والغرض الأساس من تكوينها هو تنظيم جهود الهيئة كي تعمل على القيام بالمهام التي أنيطت بها والتي أنشئت من أجلها سواء داخل الأزهر أو المجتمع ككل. وأوضحت الدراسة أنه على الرغم مما قامت به الهيئة من دور بارز ومؤثر في عدة مجالات دينية وسياسية وثقافية واجتماعية إلا أنها لم تحظ باهتمام الغالبية العظمى من المؤرخين لتناولها بالدراسة العلمية الجادة. كما أكدت الدراسة على أن الهيئة ما زالت في حاجة إلى المزيد من الدراسات العلمية الجادة مثل الجوانب الإدارية والسياسية والثقافية والاجتماعية، وكذلك الجوانب التربوية.

٣. دراسة اللجنة العلمية لهيئة كبار العلماء(٢٠٢١م).

استعرضت الدراسة إسهامات هيئة كبار العلماء، وما يتعلق بها منذ إنشائها عام ١٩١١م، وحتى عام ١٩٦١م، وقد جاء هذا العمل تلبية لتحقيق رغبة عَلمين من أهم أعلام التجديد في الأزهر والنهوض به وهما شيخا الأزهر الشريف فضيلة الأستاذ

الأكبر الشيخ محمد مصطفى المراغي، وفضيلة الإمام الأكبر الشيخ أحمد الطيب في ضرورة إنشاء عمل يُخلد أعلام هيئة كبار العلماء في نشأتها الأولى، ويُعرِف بهم؛ ومع إعادة نشأة هيئة كبار العلماء في عهد الإمام الطيب - بعد مرور قرن من الزمان على نشأتها الأولى - وجه فضيلته بضرورة إعداد عمل علمي رصين يتناول تراجم أعلام الهيئة القدامى، يُعرف بتلك القامات التي كان لها أكبر الأثر في مختلف مجالات الحياة العلمية والثقافية والوطنية والاجتماعية وغيرها، وبما قدموه للعالم الإسلامي من إسهامات، وما خلفوه من تراث، وما أضافوه للمكتبة الإسلامية من أعمال علمية جليلة(اللجنة العلمية لهيئة كبار العلماء، ٢٠١٢م، ٨٥).

٤. دراسة سليمان (٢٠٢١).

سعت الدراسة لإبراز الجهود التربوية للمنظمة العالمية لخريجي الأزهر الشريف، ومدى الاستفادة منه؛ من خلال التعرف على التطور التاريخي للمنظمة العالمية لخريجي الأزهر منذ إنشائها وحتى عام ٢٠٢١م، والتعرف على الجهود التربوية للمنظمة العالمية لخريجي الأزهر الواقعية والمتوقعة سواء على المستوى المحلي أم العربي أم العالمي، والتعرف على المعوقات التي تحول دون تحقيق المنظمة لأهدافها وأدائها لأعمالها على الوجه المطلوب، والتعرف على الأهداف التربوية للمنظمة من خلال التعريف بها وتقديم أكبر قدر من المعلومات والوثائق المتعلقة بها في جو من التجرد والموضوعية، واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي في الوصول إلى أهدافها، وتوصلت الدراسة إلى أن المنظمة قد نجحت في محاصرة التنظيمات الإرهابية على المستوى الفكري من خلال الرد على الأفكار التي تروج لها الجماعات الإرهابية، وإلى أن العديد من الدوائر الدولية والعربية قد أشادت بدور المنظمة في مكافحة الفكر المتطرف، وطالبت بتعميم تجربتها الثرية في كل الدول، وقدمت بعض التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تزيد من الفاعلية التربوية للمنظمة العالمية لخريجي الأزهر وتحسين أدائها في المجال التربوي حتى يمكنها تحقيق الأهداف التربوية المنشودة.

٥. دراسة حماد (٢٠٢٢م).

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على هيئة كبار العلماء ودورها في الدفاع عن ثوابت الدين ومقدساته ورموزه، ومواجهة أفكار جماعات التطرف والإرهاب، وترسيخ

روح المواطنة والتعايش المشترك، والدفاع عن القضايا العربية والإسلامية، والاهتمام بالقضايا المعاصرة، وذلك من وجهة نظر تاريخية. واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي في الوصول إلى نتائجها التي كان من أهمها، أن سمة الإصلاح والتجديد من أهم السمات الأصيلة في مؤسسة الأزهر الشريف، وأن هيئة كبار العلماء ضرورة ملحة لصيانة ثوابت الدين، وأحكام شريعته السمحاء من الغلو والتشدد أو التفريط، ونشرها وفق المنهج الوسطي المعتدل، والتأكيد على دور الهيئة في الدفاع عن القضايا الإسلامية، ودعمها لقضايا الأقليات المسلمة في العالم، وبيان مدى حرص الهيئة واهتمامها بالدفاع عن القضايا العربية وضمان استقرار الوطن العربي ودعمه في مواجهة كل ما يهدد أمنه واستقراره. وقد أوصت الدراسة بمزيد من الدراسات حول جهود الهيئة، وخاصة جهودها في قضايا التربية والتعليم وخدمة المجتمع.

٦. دراسة صادق(٢٠٢٣م).

استهدفت الدراسة رصد الجهود التربوية التي يقوم بها الأزهر الشريف لمواجهة ظاهرة الإسلاموفوبيا، واستخدمت الدراسة المنهج الأصول والمنهج الوصفي في التوصل إلى نتائجها، وتوصلت إلى أن الأزهر الشريف يقوم بجهود متنوعة ومتكاملة شملت الحوار مع الغرب، وعقد المؤتمرات والزيارات وعقد القمم، بالإضافة لإعداد الدعاة بجامعة الأزهر الشريف خاصة داخل كلية اللغات والترجمة والدعوة الإسلامية، وإعدادها للطلاب الوافدين، وكذلك خروج بعض أبنائها تحت لواء قوافل السلام الدولية التي جابت العالم، وكذلك ما يقوم به مجمع البحوث الإسلامية باعتباره صاحب اليد الطولي لمواجهة هذه الظاهرة من خلال جهوده الدعوية والوسطية، والرقابية، وإعداده للمبعوثين ومتابعتهم، وكذلك ما يقوم به أمناء المجمع، وأعمال اللجان المنبثقة عنه، وكذلك الأكاديمية الدولية لتدريب الأئمة والوعاظ التي تؤدي دورًا كبيرًا في مواجهة هذه الظاهرة بسبب طبيعة دورها، كما قام الأزهر بإنشاء مرصده الذي يعمل على مواجهة هذه الظاهرة، وبالرغم من كل تلك الجهود إلا أن هذه الظاهرة ما زالت متفاقمة مما يؤكد الحاجة لمواصلتها وتحريرها بآليات جديدة لمواجهة هذه الظاهرة.

٧. دراسة إبراهيم(٢٠٢٣م).

استهدفت الدراسة الوقوف على واقع الاسهامات التربوية لمرصد الأزهر الشريف ودور تلك الاسهامات في مكافحة التطرف الفكري. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي باعتباره المنهج الملائم لطبيعة الدراسة والتوصل إلى نتائجها والتي كان من أهمها: أن التطرف الفكري يعد ظاهرة عالمية قديمًا وحديثًا، وهذه الظاهرة ليست محصورة في دين أو جنس أو لون، بل هي مشكلة عامة، والإسلام برئ منها، وأن لمرصد الأزهر الشريف خاصة دون بقية المؤسسات التابعة للأزهر دور كبير في محاربة أزمة الإسلاموفوبيا، والتطرف الفكري ونقد شبهاته، من خلال(التقارير، والندوات والمؤتمرات، واللقاءات والزيارات المحلية والعالمية، والحملات التوعوية، والإصدارات سواء المكتوبة أو المرئية، وقوافل السلام وورش العمل، والتوصيات، والإدانات، والترجمة والإحصاءات)، وقد خاض مرصد الأزهر الشرف لمكافحة التطرف معارك فكرية ضارية حقق خلالها مكاسب ساعدت في انحسار ظاهرة التطرف الفكري والحد من انتشارها على المستويين المحلي والدولي، وأوصت الدراسة بتسليط مزيد من الضوء على مرصد الأزهر الشريف ودوره في معالجة القضايا المجتمعية.

ثامنًا: التعليق العام على الدراسات السابقة:

اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في بعض الجوانب، بينما اختلفت معها في بعضها الآخر، وفيما يلي عرض لأوجه التشابه والاختلاف وأوجه الاستفادة.

(١) أوجه التشابه: تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في التركيز على بعض الهيئات التي تسهم في خدمة المجتمع العربي والإسلامي وتسهم في تعميق الانتماء العربية والإسلامي، كمجمع البحوث الإسلامية، ومرصد الأزهر لمكافحة التطرف.

(٢) أوجه الاختلاف: اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في عدة جوانب هي:

- **من حيث الهدف:** استهدفت الدراسة الحالية تسليط الضوء على الجهود التربوية التي تقوم بها هيئة كبار العلماء، وهذا الهدف لم تتطرق إليه أية دراسة من الدراسات السابقة.

- **من حيث المنهج**: تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في المنهج المستخدم؛ ففي حين استخدمت الدراسات السابقة المنهج التاريخي بتسليط الضوء على النشأة والتطور، استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي في رصد الجهود التربوية التي تقدمها الهيئة، والكشف عن بعض المعوقات التي تواجه الهيئة في سبيل تحقيق أهدافها، وذلك من خلال الوثائق والسجلات التي نشرت أعمالها وإنجازاتها.
- **من حيث الحد الزمني**: توقفت دراسة هيئة كبار العلماء في سير أعلامها القدامى في حدها الزمني عند عام ١٩٦١م، وهو ما تختلف عنه الدراسة الحالية بتتبع الجهود التربوية للهيئة حتى العصر الحالي.

(٣) أوجه الاستفادة: استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في إعداد الإطار النظري الخاص بالدراسة، ومنهج وإجراءات الدراسة، بالإضافة إلى مقارنة النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية، بالنتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة.

تاسعًا: - خطة السير في الدراسة:

للإجابة عن أسئلة الدراسة الحالية وتحقيق أهدافها، سارت الدراسة وفقًا للمحاور الآتية:

تتضمن هذه الدراسة بعد الإطار التمهيدي المتمثل في مقدمة الدراسة ومشكلتها وأهدافها وحدودها ومنهجيتها عدة محاور:

- **المحور الأول**: التعريف بهيئة كبار العلماء من حيث نشأتها وأهدافها ووسائلها.
- **المحور الثاني**: ويشمل الجهود التربوية للهيئة في بعض القضايا التي حددتها لنفسها في نظامها الأساسي ولائحتها التنفيذية.
- **المحور الثالث**: ويلقي الضوء على بعض المعوقات التي تواجه الهيئة، والتي تحد من جهود الهيئة في تحقيق أهدافها.
- **المحور الرابع**: ويقدم فيه الباحثان بعض المقترحات التي قد يؤدي الأخذ بها إلى مزيد من الجهود التربوية في مجال عمل الهيئة وتحقيق أهدافها.
- **المحور الخامس**: ملخص النتائج والتوصيات والمقترحات.

المحور الأول: التعريف بهيئة كبار العلماء من حيث نشأتها وأهدافها ووسائلها.

أولًا: نبذة عن نشأة الهيئة وتطورها التاريخي.

مرت هيئة كبار العلماء بالعديد من المراحل منذ إنشائها بالقرار رقم (١٠) لسنة ١٩١١م، والذي يعد من القوانين المهمة في تاريخ الأزهر الشريف والهيئات التابعة له.

فبموجب هذا القانون تم إنشاء هيئة كبار العلماء في عهد مشيخة الشيخ (سليم البشري) لتكون نبراسًا يضيء أرجاء المجتمع العربي والإسلامي، بل والعالم أجمع، وكان عدد الأعضاء الموجودين بها أنذاك ثلاثون عضوًا يمثلون كافة المذاهب الفقهية الأربعة.

وقد تضافرت العديد من العوامل التي نشأت في ظلها هيئة كبار العلماء، ولعل من أهم تلك العوامل (المغربي، ٢٠١٢م ٧٢):

١. الثورة الإصلاحية التي قام بها طلاب الأزهر وبعض علمائه إثر صدور القانون رقم (١) لسنة ١٩٠٨م، لضبط العملية التعليمية في الأزهر الشريف، والتي كانت مقتصرة على تدريس العلوم العربية والشرعية وبعض العلوم الرياضية.
٢. العودة إلى الطريقة القديمة في التدريس إلى ما كانت عليه قبل إدخال النظام الحديث في الجامع الأزهر.
٣. زيادة الاهتمام بدراسة العلوم القديمة بالجامع الأزهر.

وتحقيقًا للغاية السابقة؛ فقد جعل القانون المشار إليه لهيئة كبار العلماء بابًا شاملاً لكل ما يتعلق بها من الأحكام هو الباب السابع منه والذي اشتمل على إحدى عشرة مادة بدءًا من المادة "١٠٢" ونهاية بالمادة "١١٣"، موضحًا خلالها البنود الأساسية التي سوف تقوم عليها هذه الهيئة، باعتبار أن هذا القانون بمثابة نقطة البداية لعمل هيئة كبار العلماء (المغربي، ٢٠١٢، ٧٢).

وظلت الهيئة تؤدي عملها في خدمة الإسلام والمسلمين حتى صدور القرار رقم (٢٦) لسنة ١٩٣٦م، في عهد مشيخة الشيخ (محمد مصطفى المراغي)، والذي بموجبه تحولت هيئة كبار العلماء إلى (جماعة كبار العلماء)، وكان الغرض من تحويل الاسم أن كلمة هيئة لا تدل على المعنى المقصود كما تدل عليه كلمة جماعة، والتي تدل على وجود

جماعة من العلماء البارزين الذين لهم نظام معين وامتيازات علمية معينة (دار الوثائق القومية، ١٩٣٥م، ٢).

وظلت جماعة كبار العلماء (وهو المصطلح الذي كان يطلق عليها أنذاك) تؤدي دورها تجاه قضايا المجتمع الإسلامي، ودورها في خدمة التعليم الأزهري، حتى صدور القرار رقم (١٠٣) لسنة ١٩٦١م، والذي بموجبه تم حل جماعة كبار العلماء واستبدالها بمجمع البحوث الإسلامية، على أن يكون أعضاؤها مستوفين للشروط التي تتوافر فيمن يلتحق بمجمع البحوث الإسلامية (الجندي، ١٤٠٣هـ، ١٦٢١).

وقد ترتب على هذا الأمر حرمان العالم الإسلامي من أهم مرجعية دينية، مما أوجد فراغًا دينيًا كبيرًا، لم تستطع معه أية هيئة أخرى أن تحل محله.

وفي ١٧ يوليو ٢٠١٢م، ونظرًا لوجود أحداث كثيرة طرأت على العالم العربي والإسلامي كان من أهمها قيام ثورات الربيع العربي، وما حدث في الولايات المتحدة في ٢٠١١ م، وانتشار جماعات التطرف والتشدد، التي تعمل على هدم ثوابت الدين وتدعوا إلى التطرف والإرهاب، كان مبعث الأمل من جديد بإحياء هيئة كبار العلماء مرة أخرى باسمها المعروف، وذلك بناء على قرار من شيخ الأزهر الشيخ(أحمد الطيب) حفظه الله، ووافق عليه رئيس الوزراء أنذاك الدكتور (كمال الجنزوري)، والمجلس الأعلى للقوات المسلحة، ليعود معها الأزهر إلى سابق عهده يؤدي رسالته للعالم أجمع، ولتكون الهيئة هي المرجع الرئيس للمسلمين حول العالم في الاجتهاد الأصيل، والتصدي لكل ما يستجد من قضايا فقهية، وإصدار فتاوى وأحكام بشأنها، وعدم ترك الأمر لأصحاب الهوى أو الرؤى المنحرفة أو المنهج المتشدد، بالإضافة إلى الاهتمام بالقضايا المعاصرة كقضايا المرأة والمجتمع وتجديد الخطاب الديني، والجهود العلمية والدعوية لرجال وعلماء الهيئة (حماد، ٢٠٢٢م، ٧).

ثانيًا: التشكيل الإداري للهيئة ولجانها.

منذ تشكيل هيئة كبار العلماء بموجب القانون رقم (١٠) لسنة ١٩١١م، تم وضع العديد من الشروط والأحكام والضوابط الخاصة بأكبر مرجعية إسلامية أنذاك، ونص القانون على أن تتألف هيئة كبار العلماء من ثلاثين عالمًا متخصصًا يمثلون كافة

المذاهب الفقهية الأربعة، وجاء التشكيل كالتالي: أحد عشر عالمًا من الأحناف، وتسعة علماء من الشافعية، وتسعة علماء من المالكية، وعالم واحد يمثل المذهب الحنبلي (قانون الجامع الأزهر والمعاهد الدينية، ١٩١١، مادة ١٠٢، ١١٣).

وبذلك فإن الهيئة منذ تشكيلها الأول قد راعت تمثيل كافة المذاهب الفقهية الأربعة، مما يدل على الثراء العلمي والتنوع المعرفي، ولتكون شاهدة على شمولية الإسلام لكافة المذاهب والآراء الفكرية.

وقد نص القانون المشار إليه أيضًا على أن يكون لكل عالم من علماء الهيئة كرسي ومكان خاص بالجامع الأزهر لتدريس العلم المكلف به (قانون الجامع الأزهر والمعاهد الدينية، ١٩١١، مادة ١٠٢، ١١٣).

أما عن الشروط التي أوجب القانون توافرها فيمن ينتخب لهيئة كبار العلماء فكانت كالتالي (قانون الجامع الأزهر والمعاهد الدينية، ١٩١١، مادة ١٠٤):

١. ألا يكون سنه أقل من خمس وأربعين سنة.
٢. أن يكون قد مضى عليه وهو مدرس في الجامع الأزهر والمعاهد الأخرى عشر سنين على الأقل، منها أربع على الأقل في القسم العالي.
٣. أن يكون قد ألف كتابًا في أحد العلوم التي يقوم بتدريسها، وأن يكون قد مُنح جائزة علمية تدل على تميز الكتاب ونفعه لطلاب العلم.
٤. أن يكون معروفًا بالتقوى والورع، وليس في ماضيه ما يشين سمعته.

وفي عام ٢٠١٢م وبعد إحياء عمل الهيئة مرة أخرى، صدر مرسوم بقانون رقم (١٣) لسنة ٢٠١٢م، بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١م، بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها، ونص القرار رقم(٣٢) مكررًا، على أن" تنشأ هيئة كبار العلماء برئاسة شيخ الأزهر، وتتألف من عدد لا يزيد على أربعين عضوًا من كبار علماء الأزهر الشريف من جميع المذاهب الفقهية الأربعة، وتجتمع الهيئة مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر، أو كلما دعت الضرورة بناءً على دعوة شيخ الأزهر أو نصف عدد أعضائها، ويكون اجتماعها صحيحًا إذا حضرته الأغلبية المطلقة لأعضائها، وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين، ويرأسها أكبر الأعضاء سنًا في حالة غياب الرئيس، ويكون للهيئة أمين عام يصدر تعيينه أو ندبه بناء على قرار من شيخ الأزهر،

ويكون تعيينه أو ندبه لمدة سنتين قابلة للتجديد، ويتولى تصريف الشئون المالية والإدارية للهيئة، ويكون مسئولًا عن إعداد جدول أعمالها ومتابعة تنفيذ ما تصدره الهيئة من قرارات، وتحدد اختصاصات الأمين العام بقرار يصدر من شيخ الأزهر(المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ٢٠١٢م، مواد، ٥، ٨، ٣٢).

وقد نصت المادة رقم (٣٢ مكرر ب)، في نفس القانون عن الشروط الواجب توافرها فيمن يتم اختياره عضوًا بهيئة كبار العلماء (المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ٢٠١٢م، مادة ٣٢ مكرر ب)، وهي كالتالي:

١. ألا يقل سنه عن خمس وخمسين سنة.
٢. . أن يكون معروفًا بالتقوى والورع في ماضيه وحاضره.
٣. أن يكون قد تدرج في تعليمه في المعاهد الأزهرية وكليات جامعة الأزهر.
٤. أن يكون حاصلًا على شهادة الدكتوراه، وبلغ درجة الأستاذية في العلوم الشرعية والعربية.
٥. أن يكون له بحوث ومؤلفات رصينة في مجال تخصصه تم نشرها.
٦. أن يقدم بحثين مبتكرين في مجال تخصصه، تجيزهما لجنة متخصصة تشكل لهذا الغرض من بين أعضاء هيئة كبار العلماء بقرار من شيخ الأزهر.
٧. ألا يكون قد وُقعت عليه عقوبة جنائية في جناية أو في جريمة مخلة بالشرف أو النزاهة أو عقوبة تأديبية، أو أُحيل إلى المحاكمة الجنائية أو التأديبية.
٨. أن يكون ملتزمًا بمنهج الأزهر علمًا وسلوكًا، وهو منهج أهل السنة والجماعة الذي تقبلته الأمة بالقبول في أصول الدين وفي فروع الفقه بمذاهبه الأربعة.

أما عن التشكيل الإداري للهيئة

فمنذ إنشاء الهيئة عام ١٩١١م، كان لها رئيس يتمثل في شيخ الأزهر، ووكيلان هما مفتي الديار المصرية ووكيل الجامع الأزهر والمعاهد الدينية، ولكل منهم اختصاصاته ومهامه الموكلة إليه.

أما عن لجان الهيئة أنذاك فكانت تتكون من لجنة هيئة كبار العلماء، واللجنة التنفيذية، ولجنة البحوث العلمية، واللجنة المالية، إضافة إلى أمناء سر الهيئة، وأمين

صندوق الهيئة.

أما عقب إحياء الهيئة عام ٢٠١٢ فقد انبثق عن الهيئة اللجان التالية:

- **لجنة الفتوى** :تعنى بإصدار الفتاوى في مختلف الشؤون الفقهية.
- **لجنة البحوث الفقهية** :تختص بإجراء البحوث في الفقه الإسلامي.
- **لجنة العقيدة والفلسفة** :تتولى دراسة العقيدة الإسلامية والفلسفة الإسلامية.
- **لجنة إحياء التراث الإسلامي** :تهتم بحفظ وتوثيق وإحياء التراث الإسلامي.
- **اللجنة الدائمة للبحوث والفتوى** :تهتم بإعداد البحوث وتقديم الفتاوى في مختلف الشؤون.

ثالثا: أهداف الهيئة:

كان لهيئة كبار العلماء أهدافها التي عملت على نشرها منذ اللحظة الأولى لتكوينها، وقد حرصت الهيئة أن تكون تلك الأهداف متسقة ومتماشية مع يُلقى عليها من أعباء، وأن تكون تلك الأهداف دالة على استجابة الهيئة لمستجدات وتطورات العصر، ويمكن إبراز تلك الأهداف فيما يلي (الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء، ٢٠٢٢م، ١٠):

١. تربية الملكات والتعرف على كيفية استنباط الأحكام من أدلتها، وتحقيق المسائل العلمية.
٢. الاعتناء بتربية ملكة البحث والمناقشة، وتعويد الطلبة على تمام الاستقلال بالفهم، وأن يؤخذ بهم في طريق القُوى الجدلية على وجه يعينهم على دفع ما يرد عليهم من الشبه النظرية، ويمكنهم من تمييز الأدلة اليقينية.
٣. التعريف الأوفى بالإسلام والدعوة إليه، والإرشاد إلى أصوله الاعتقادية وأحكامه الخُلقية والعملية.
٤. إحباط مساعي الكائدين للإسلام، وحماية المسلمين من تأثيرهم.
٥. العمل على أن يحيا المسلمون حياة إسلامية صحيحة.
٦. معرفة ما يهاجَم به التدين عامة والدين الإسلامي خاصة، والرد عليه ردًا كافيًا مقنعًا، بأسلوب يلائم العصر.

٧. بحث ما يحصل فيه الاختلاف بين علماء العصر- من جهة أنه بدعة يجب تركها أو ليس كذلك ــ ووضع الأصول الكفيلة بتمييز ما هو بدعة مما ليس بدعة، والعمل على نشــر ذلك كله؛ ليرجع إليه الناس وتنقطع به أســباب الفتن والتنازع بين المسلمين.

٨. إصدار الفتاوى في الاستفتاءات التي تُرفع من المسلمين وغيرهم في جميع الأقطار إلى مشيخة الجامع الأزهر.

٩. بحث المعاملات التي حدثت وتســتجد من جهة حكم الشــريعة فيها، حتى يظهر للناس ســعة صــدر هذه الشــريعة وقدرتها على تلبية حاجات الناس في مختلف العصور.

١٠. العناية بالمجتمع كله، وبحث مشكلاته الخُلقية والاجتماعية والاقتصادية، وبيان موقف الدين الإسلامي منه.

وفي عام ٢٠١٢م وبعد إحياء الهيئة مرة أخرى، أضــيفت لها أهداف أخرى تتماشى مع مستجدات العصر الحاضر، وما يطرأ عليه من تطورات، وكان من ضمن أهدافها (المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ٢٠١٢، مادة ٣٢ مكرر أ):

١. انتخاب شيخ الأزهر بعد خلو منصبه.

٢. ترشيح مفتي الجمهورية.

٣. البت في المسائل الدينية والقوانين والقضايا الاجتماعية ذات الطابع الأخلاقي التي تواجه العالم والمجتمع المصري على أساس شرعي.

٤. البت في النوازل والمسائل المستجدة التي سبق دراستها، ولكن لا ترجيح فيها لرأي معين.

٥. دراسة التطورات المهمة في مناهج الدراسة الأزهرية الجامعية أو ما دونها.

٦. الدعوة إلى مؤتمر سنوي يجمع أعضاء الهيئة وأعضاء مجمع البحوث الإسلامية لدراسة الأمور ذات الاهتمام المشترك.

٧. إصدار مجلات أو نشرات أو كتب تحوي قرارات الهيئة وأعمالها وبحوث أعضائها.

٨. الاستعانة باللجان المتخصصة بمجمع البحوث الإسلامية ومن تراه من الخبراء لأداء مهامها دون أن يكون له صوت معدود في مداولاتها.

ومن ثم فإن لهيئة كبار العلماء انطلاقًا من أهدافها العديد من الأدوار في المجتمع العربي والإسلامي، ولم تقتصر تلك الأهداف على النواحي الدينية فقط، بل تعدت إلى النواحي الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية، والتربوية، وغيرها.

ولا شك أن تلك المهام الجسيمة الملقاة على عاتق هيئة كبار العلماء تستدعي العديد من الوسائل لتحقيقها، وهو ما يمكن الحديث عنه فيما يلي.

رابعًا: وسائل الهيئة لتحقيق أهدافها.

في إطار سعي هيئة كبار العلماء لتحقيق المهام الجسيمة الملقاة على عاتقها منذ إنشائها، اتخذت الهيئة العديد من الوسائل لتحقيق تلك الأهداف، يمكن الإشارة إليها فيما يلي.

١. المؤتمرات والندوات الدولية.

تعد الندوات والمؤتمرات المحلية والدولية من أبرز الوسائل التي تعتمد عليها الهيئة في تحقيق أهدافها منذ بداية نشأتها في عام ١٩١١م؛ ففي عام (١٣٤٥هـ / ١٩٢٦م)، دعا الملك عبد العزيز بن سعود ملك الحجاز إلى عقد مؤتمر في مكة المكرمة للنظر فيما يتعلق بالخلافة(الظواهري، ١٩٤٥م، ٢٠٧) ، وكان الشيخ الظواهري رئيسًا لوفد مصر في هذا المؤتمر، وقام الشيخ الظواهري بدور فاعل في سبيل تحقيق السلام بين عدد من حضور المؤتمر الذين كادت تفتك بهم العصبية المذهبية، فوفقه الله للتوفيق بينهم في حرية المذاهب، وكان لقوة حجته ونصاعة بيانه الأثر الأكبر في استصدار قرار من حضور المؤتمر يصرح أمام الجميع بوحدة مصر والسودان(الظواهري، ١٩٤٥م، ٢٤١).

وفي ربيع الآخر ١٣٥٥هـ / يوليو سنة ١٩٣٦م وُجهت دعوة إلى فضيلة الشيخ محمد مصطفى المراغي شيخ الأزهر الشريف ورئيس جماعة كبار العلماء لحضور مؤتمر عالمي بالعاصمة البريطانية لندن؛ للبحث في موضوع إيجاد زمالة عالمية بين الأمم كافة، وحالت الظروف بين الشيخ وحضوره المؤتمر، فكتب رسالة للمؤتمر في موضوع الزمالة الإنسانية، وأناب عنه أخاه الشيخ عبد العزيز المراغي لإلقائها، حيث كان الشيخ عبد العزيز المراغي يدرس في لندن لنيل درجة الماجستير في ١٩٣٦م، وذلك ضمن عدة بعثات أرسلها الشيخ محمد مصطفى المراغي، ومن قبله الشيخ الظواهري إلى كبريات

الجامعات الأوروبية بألمانيا وإنجلترا وفرنسا(الظواهري، ١٩٤٥م، ٢٤٥).

وحينما تم الإعداد لعقد مؤتمر القانون الدولي المقارن في جمادى الآخرة ١٣٥٦هـ أغسطس سنة ١٩٣٧م بمدينة لاهاي في هولندا تم توجيه دعوة للأزهر الشريف للاشتراك في المؤتمر، فانتدب الشيخ المراغي أحد علماء الأزهر النابهين، وهو الشيخ عبد الرحمن حسن عبد المنعم أحد علماء كلية أصول الدين، وعضو مجلس إدارتها، وأحد أعلام الهيئة فيما بعد، وكان فضيلته رئيسًا للوفد، وقد تقدم الشيخ عبد الرحمن حسن للمؤتمر ببحث عن (تأثير القانون الروماني في الشريعة الإسلامية)، وقد أكبره المؤتمرون وكرموا الأزهر في شخصه؛ فجُعل بين الصفوة من أعضاء المؤتمر الذين يجلسون على منصة الشرف، ثم اختاروه مقررًا عاما لبحوث وفد الأزهر، وانتخبوه رئيسا لقسم القوانين الشرقية(عوف، ١٩٧٠م، ٢).

وحينما عُقد مؤتمر الأديان العالمي في جامعة السوربون بباريس عام ١٣٥٨هـ / ١٩٣٩م، دُعي الشيخ المراغي للمشاركة في هذا المؤتمر، فاعتذر عن الحضور وأرسل خطبة مكتوبة نالت ما تستحقه من الحفاوة والتقدير والإعجاب، وكانت تلك الخطبة محط أنظار الجرائد والمجلات العالمية في ذلك الوقت، كما قرر تكليف الشيخ محمد عبد الله دراز بتمثيل الأزهر في المؤتمر نيابة عنه، فألقى الشيخ دراز خطبة باللغة الفرنسية عن السلام في الإسلام، وكان المشاركون في المؤتمر هم صفوة المفكرين من رجال الأديان في الشرق والغرب، وقد نالت تلك الخطبة ثناء الحضور وإعجابهم، وأعلن السير فرانسيس Sir Francis» رئيس المؤتمر أن كلمة مندوب الأزهر قد وقع الاختيار عليها لتكون الكلمة الرئيسة للمؤتمر، كما أثنى عليها ممثلو الديانات الأخرى من الحضور، كما نالت اهتمام الصحف الفرنسية، فقامت بنشر ملخص لها وأجمعت على أنها تستحق أن تكون كلمة المؤتمر الأولى(مجلة الأزهر، ١٩٨٦م، ٨٩).

وما زال أعضاء هيئة كبار العلماء يمثلون الصفوة المنتقاة في المؤتمرات والندوات العربية والعالمية، مما يؤكد على أن حضورهم لتلك الندوات والمؤتمرات من الوسائل المهمة للهيئة في تحقيق أهدافها.

٢. النشاط الاعلامي للهيئة داخليًا وخارجيًا.

انطلاقًا من إدراك الهيئة لمتطلبات العصر وأهمية التواصل مع أفراد المجتمع المصري والمجتمع العربي والإسلامي؛ أنشات الهيئة موقعًا لها على شبكات ومواقع التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وغيره، تنشر من خلالها أخبارها ومقالاتها وحملاتها التوعوية وتستعرض موقفها من قضايا المسلمين على الصعيدين الداخلي والخارجي.

كما أنها من خلال هذاالموقع تقوم بتصحيح المفاهيم المغلوطة والخاطئة وتوعية الشباب المصري والعربي بمخاطر الفكر المتطرف والفكر التكفيري، ومواجهة القضايا التي يتعرض لها الإسلام والتصدي للشبهات المثارة حوله، والرد على محاولات تشويه تعاليم الإسلام السمحة وإثراء روح التواصل بين الشعوب وترسيخ القيم الإنسانية، وتعزيز الحوار والتعايش السلمي بين الشعوب، وكذلك تصحيح صورة الإسلام، ومتابعة قضايا المسلمين ووضع حد للانتهاكات والاعتداءات التي يتعرض لها المسلمون لاسيما الأقليات المسلمة في الخارج.

٣. مرصد الأزهر لمكافحة التطرف.

وفي إطار الدور العالمي للأزهر الشريف ورسالته السامية، ووظيفته الاجتماعية في السلم الدولي وإيمانًا بالعقيدة الوسطية التي يتبناها الأزهر الشريف في نشر الإسلام وسماحته، ومحاربة التطرف سواء أكان سلوكًا أم افكارًا، خاصة بعد ظهور الجماعات المتطرفة الدموية التي تنسب نفسها كليًا للإسلام مستغلة الآليات والمنصات كافة لنشر سمومها المتطرفة، لاستقطاب الشباب على مستوى العالم باختلاف أفكارهم وميولهم وانتماءاتهم، والعمل على تجريدهم من هويتهم الدينية والوطنية والتربوية، مستبدلين لها شخصية متطرفة ممسوخة بعيدة كل البعد عن القيم الدينية والمجتمعية والتربوية والوطنية لأي أمة من الأمم، أسست مشيخة الأزهر الشريف مرصد الأزهر لمكافحة التطرف ولرصد ومتابعة ومجابهة الأفكار والأيديولوجيات المتطرفة التي تتبناها الجماعات المتطرفة بشتى أنواعها، وكذلك مواجهة ظاهرتي التطرف الفكري والإسلاموفوبيا، إضافة إلى متابعة أحوال المسلمين في كل أنحاء العالم، ونشر صحيح الإسلام وتسليط الضوء على دوره في دعم قيمة الإنسان والإنسانية، عبر خطاب وسطي معتدل باثنتي عشرة لغة أجنبية حية، إضافة إلى اللغة العربية.

وقد افتتح فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر مرصد الأزهر لمكافحة التطرف في

الثالث من شـهر يونيو عام ألفين وخمسـة عشـر ميلادية، ليصـبح أحد أهم الدعائم الحديثة لمؤسـسـة الأزهر العريقة وقد كان اختيار العام الذي افتتح فيه المرصـد توفيقا من الله تعالى - حيث كان العام الذي بلغت فيه بعض التنظيمات المتطرفة - في أماكن مختلفة من العالم - قمة قوتها وعنفوان تطرفها، سواء ميدانيًا أو على مواقع التواصل وتمكنت التنظيمات المتطرفة من دعوة الشـباب من مختلف أنحاء العالم إلى الهجرة إليها، معتمدة على خطاب إعلامي مغرض، وفتاوى محرفة حاولت فيها تجريد القيم الدينية من معاني الرحمة والسلام والتعايش(عياد، ٢٠٢٠م، ٢٩).

وقد وصـفه فضـيلته بأنه: "عين الأزهر الناظرة على العالم، لا سـيما وأنه يعمل باللغات العربية والإنجليزية والفرنسـية، والألمانية والإسـبانية، والأوردية، والفارسـية واللغات الأفريقية والصـينية، والتركية والإيطالية والعبرية. واليونانية) حيث تنشـر كل وحدة إنتاج أبحاثها وردودها من أخبار ومتابعات ومقالات ورسـائل توعوية على الصـفحة المخصـصـة لها على فيسـبوك، وبوابة الأزهر الإلكترونية)(عياد، ٢٠٢٠م، ٢٩).

ووضـع مرصـد الأزهر الشـريف خطة محكمة مبنية على مجموعة أسـس، من أهمها الوصـول إلى كل الشـباب، وتعريفهم برسـالة الأزهر الوسـطية، والقيم الدينية والأخلاقية التي تدعو إلى حب الأوطان، وقبول الآخر في إطار من التسامح، وترسيخ قيم المواطنة، والتنوع والاختلاف باعتبارهما سـنة الحياة وناموسًـا من نواميس الوجود، سـاعيًا إلى تعزيز قيم الأخوة الإنسـانية والمسـاواة بين البشـر، باعتبار الإنسـان افضـل مخلوقات الله دون نظر إلى لونه أو عرقه أو دينه، مسـتخدمًا الوسـائل المتاحة كمواقع التواصل الاجتماعي، والبوابة الإلكترونية للأزهر الشـريف، إضافة إلى مجلات وصحف ورقية كصوت الأزهر، ومجلة مرصد، وغيرهما)(إبراهيم، ٢٠٢٣، ٨٢).

٤. أكاديمية الأزهر للتدريب.

حيث يتم من خلالها تزويد الأئمة والخطباء في مصـر وخارجها بالمهارات العلمية والدعوية واللغوية التي تمكنهم من الرد على الشـبهات التي تُثار حول الإسـلام وتصحيح صـورة الإسـلام ونشـر الفكر الوسـطي، ويحاضـر في هذه الأكاديمية عديد من أسـاتذة جامعة الأزهر الشريف.

وهذه الأكاديمية أنشئت حديثًا عام ٢٠١٨م، ومهمتها تأهيل الدعاة والداعيات والطلاب تحت قيادة شيخ الأزهر الحالي فضيلة الإمام أحمد الطيب، وآخر من ترأسها الأستاذ الدكتور (محمد المحرصاوي) رحمه الله، ومسماها حاليًا (أكاديمية الأزهر العالمية لتدريب الأئمة والوعاظ وباحثي الفتوى).

٥. القوافل الدعوية والحملات التوعوية والبعثات العلمية.

ولتوعية أفراد المجتمع بمخاطر التطرف الفكري والتنظيمات الإرهابية المتطرفة، ونشر الصورة السمحة عن الدين الإسلامي، والعمل على حل المشكلات المجتمعية، عملت الهيئة على إرسال العديد من القوافل الدعوية لوعاظ وواعظات الأزهر التي تجوب محافظات مصر، والتي تهدف إلى نشر الفكر الوسطي وتصحيح المفاهيم الخاطئة، ونشر سماحة الإسلام وبيان وسطيته، ودعم جهود الدولة المبذولة في محاربة الإرهاب والتصدي للفكر المتطرف الهدام، ونبذ الفرقة والتعصب ومحاربي الشائعات (مجلة الأزهر، ١٤٤٦هـ، ٦٨٢).

وفي إطار حرص واعظات الأزهر الشريف على تنشئة جيل سوي أخلاقيًا على منهج الإسلام الصحيح، قدمت واعظات الأزهر عبر صفحتهن الرسمية على (فيس بوك) سلسلة بوسترات توعوية دعوية بعنوان (علمي طفلك) فكرة وإعداد الواعظة (سارة سلطان) الواعظة بمنطقة دمياط، وقد استهدفت (البوسترات) توجيه رسائل للأمهات تذكرهن بدورهن في تعليم أبنائهن أخلاق وتعاليم الإسلام والتي تعد سبب الفلاح في الدنيا والآخرة، والتي ربما يكن قد ابتعدن عنها بسبب انشغالهن بالأمور الحياتية (مجلة الأزهر، ١٤٤٦هـ، ٦٨٢).

يأتي ذلك في ضوء دور واعظات الأزهر الدعوي والتوعوي الذي لا يقتصر على الجمهور من الآباء والأمهات فقط، بل يتطرق للنشء أيضًا؛ حيث يتم تكثيف الجهود لتوعية النشء ميدانيًا من خلال التواصل المباشر معهم في المدارس، ودور الرعاية، وإلكترونيًا من خلال الرسائل التوعوية للوالدين، واللقاءات الافتراضية للنشر عبر وسائل التواصل الحديثة المختلفة.

كما تم إرسال بعثات تعليمية للجامعات الأوربية كان من أفرادها أعلام من

الهيئة، وكان لهم أكبر الأثر في مواصلة مسيرة التطور التعليمي والإداري، كما تم التوسع في إنشـــاء المعاهد الدينية في مختلف الأقاليم المصـــرية، وتطور نظم تعليم البعوث الإسلامية التي وفدت على الأزهر، وإنشاء مدينة البعوث الإسلامية كنظام عصري بديل عن الأروقة، وغير ذلك مما يتعلق بالمعالم العصـــرية لنظم التعليم الحديثة وتطورها من مرحلة الأخرى، حتى وصـلت إلى الصـورة التي أصـبحت عليها في وقتنا الحاضـر من تأســيس ما يقارب من مائة كلية للبنين والفتيات في مختلف محافظات الجمهورية بمختلف التخصـصـات الشـرعية، والعربية والإنسـانية والعملية، واللغات الأجنبية، وغيرها)(إبراهيم، ٢٠٢٣، ٩٠).

٦. الدراسات والمؤلفات العلمية.

تعد الإصـــدارات والمؤلفات العلمية من الوســـائل المهمة التي تعتمد عليها الهيئة في تحقيق أهدافها، وذلك انطلاقًا من الدور التوعوي والدعوي والتربوي المحلي والعالمي للهيئة، وفي سبيل ذلك قامت الهيئة بنشر عديد من المؤلفات العلمية تناولت من خلالها العديد من القضايا المجتمعية.

وهذه الإصـدارات والمؤلفات العلمية من تأليف العلماء أعضـاء الهيئة، فقد تم نشـــر ما يزيد عن ثمانية وعشـــرين كتابًا في مجال العقيدة والفلســـفة مثل (العقيدة الإسلامية كما جاء بها القرآن) للشيخ محمد أبو زهرة، وكتاب (الإسلام عقيدة وشريعة) للشـيخ محمود شـلتوت، وكتاب (موقف السـلف من المتشـابهات بين المثبتين والمؤولين) للدكتور عبد الفضيل القوصي، وكلهم أعضاء بهيئة كبار العلماء.

كما صـــدر عن علماء الهيئة كتابًا بعنون (هيئة كبار العلماء وقضـــايا الأمة) للدكتور محمود صدقي الهواري والدكتور حسن إبراهيم يحي المدير العام للهيئة.

وأصـدرت الهيئة كتابًا بعنوان (الانحراف في فهم السـنة النبوية عند الجماعات المتشـــددة) وهو من تأليف دكتور أيمن الحجار الباحث بالأمانة العامة لهيئة كبار العلماء.

كما تجدر الإشـــارة إلى أن هذه المؤلفات والإصـــدارات عُرضـــت بجناح الأزهر بمعرض القاهرة الدولي للكتاب في دورته العام الماضي٢٠٢٣/ ٢٠٢٤م).

وتؤكد هذه الإصدارات والمؤلفات العلمية الصادرة عن الهيئة على ضرورة التجديد والفهم الوسطي المعتدل باعتباره ركيزة المنهج الأزهري، ويستهدف تصحيح المفاهيم الخاطئة، وتوضيح فلسفة المواطنة والتعايش السلمي، وتعميق الوعي الديني لدى الشباب، وتعزيز الانتماء الوطني، وتعزيز وترسيخ مفاهيم السلام والرحمة والعدل والمساواة، واحترام التعددية والتنوع الثقافي، والتواصل الحضاري بين أعضاء المجتمع الواحد، ومكافحة تيارات التطرف والغلو، والتحديات التي تواجه المسلمين في شتى بقاع الأرض، وهذا قطعًا نابع من المسئولية التربوية والدعوية لهيئة كبار العلماء في نشر الفكر الإسلامي الوسطي المستنير.

المحور الثاني: الجهود التربوية لهيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف.

شهد عالمنا المعاصر العديد من الأحداث التي كان لها أكبر الأثر في العديد من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها من النواحي، وكادت تلك الأحداث أن تعصف بمقدرات الأمة العربية والإسلامية، لولا وقوف علماء الدين وبخاصة هيئة كبار العلماء حائط صد منيع في مواجهة تلك الأحداث.

ولم يكن أعلام هيئة كبار العلماء بمعزل عن قضايا الأمة، وما شهِدته من أحداث، ولم تنحصر جهودهم العلمية على أداء أدوارهم الأكاديمية في الهيئة فقط، بل شملت مختلف مناحي الحياة، فمن يطالع سيرهم قبل وأثناء عضويتهم بالهيئة يجد أنهم كانوا وما زالوا عنصرًا فاعلًا تجاه تلك القضايا والأحداث، وأنهم بمثابة ميزان قلب الأمة النابض الذي عاش آلامها وآمالها، وكانت لهم مواقفهم الوطنية المشهودة، وجهودهم البارزة التي أصبح العالم ينتظرها في كل محفل علمي أو ثقافي أو وطني، ولم تقتصر مواقف أعلام هيئة كبار العلماء وجهودهم على القضايا المحلية فقط، وإنما شملت قضايا الأمة العربية والإسلامية، وكان لها الأثر في كثير من مجالات الحياة، مما يدل على أنها كانت تكوينًا علميًا عمليًا متعايشًا لما يدور من حوله(المغربي، ٢٠١٢م،٢١).

وتحاول الدراسة فيما يلي التطرق إلى بعض القضايا التربوية، وموقف هيئة كبار العلماء منها.

أولًا: جهود الهيئة في الدفاع عن الإسلام وتفنيد الشبه المثارة حوله.

احتل الدفاع عن الإسلام، والرد عن الشبهات المثارة ضده المقام الأول والمهمة الرئيسة لدى أعضاء هيئة كبار العلماء منذ تأسيسها، فألقوا الخطب، وحضروا العديد من المؤتمرات، وألفوا الكتب التي من شأنها تفنيد تلك الشبه، ولا أدل على ذلك ما قام به الشيخ (محمد شاكر) أثناء توليه مشيخة معهد الإسكندرية، حيث كان يقيم احتفالًا في آخر كل عام دراسي، يحضره عدد كبير من الطلاب الفائقين، وفي يوم السبت ٢٢ من ربيع سنة ١٣٥٢هـ الموافق ٣١ من أغسطس سنة ١٩٣٣م، أُقيم هذا الاحتفال في مشيخة علماء الإسكندرية، وكان من الذين حضروا الحفل، (سميع شعري) باشا النائب برئاسة مجلس الوزراء، ووزير الأشغال العمومية ووزير الداخلية، وحاكم (محافظ) مديرية الإسكندرية، ورئيس الديوان العربي للحكومة، ووكيل الأوقاف، وقام الشيخ محمد شاكر فألقى خطبة بليغة جاءت صاعقة للملحدين، كاشفة للزيغ، ناسفة للشبهات في غير هوادة، ولا مجاملة، وقام بواجبه في الذبّ عن الإسلام خير قيام، وكان مما قاله في تلك الخطبة المشهورة: "... ويقولون إن هذا الدين يحجر المرأة، ويتضمن شناناً وشقاقًا في علاقات النساء بالرجال تناقض آراء أهالي هذا العصر! نعم، إن الدين الإسلامي أباح الاسترقاق، كما أباحته كل الشرائع السماوية من قبل، ولكنه سوى بين الأزواج والزوجات، وبين الآباء والأمهات في الوصية بالإحسان والرفق والحنان"، أليس يقول الله تعالى في كتابه العزيز: ﴿**وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنٗا وَبِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡجَارِ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡجَارِ ٱلۡجُنُبِ وَٱلصَّاحِبِ بِٱلۡجَنۢبِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخۡتَالٗا فَخُورًا٣٦**﴾ سورة النساء(آية ٣٦)، أباح الدين الإسلامي استرقاق الأفراد، ولكنه لم يبح استرقاق الشعوب، ولا مصادرة الأمم في مقومات حياتها القومية والاجتماعية، أما علاقات النساء بالرجال، فليس وراء الشريعة الإسلامية غاية في عدل ولا مرحمة، ولا في محافظة على الأعراض المصونة، يتطلع إليها أصحاب النفوس الأبية(البيومي، ١٩٩٦م، ١٤).

وفي سياق الدفاع عن الإسلام وشرائعه، نشرت جريدة الأخبار في يوم الاثنين ١٦ من جمادى الأولى ١٣٧٩هـ، كلمة للشيخ عبد الحميد بخيت عنوانها: «الإباحة للفطر في رمضان مشروطة»، ولوقوعه في الخطأ الفاحش، والزلل الجسيم، بادرت الهيئة بالإنكار

عليه، ونبهت المسلمين إلى خطئه، وقررت التحقيق معه، ثم أحالته إلى مجلس التأديب الأعلى، كما هو حقها شرعًا وقانونًا، وقد أفرد الشيخ (عيسى منون) للرد على هذه الدعاوى الهائمة في رسالة بعنوان (الرد على من يدعون الاجتهاد في هذا الزمان)، ورد ردًا مفعمًا على أصحاب الدعاوى الباطلة(حسين، ٢٠١٣م، ٣٦).

كما عملت الهيئة أيضًا على إصدار العديد من المؤلفات العلمية للرد على الشبهات المثارة حول الإسلام، فقد أصدرت الهيئة كتابًا بعنوان (حقائق إسلامية في مواجهة حملات التشكيك) للدكتور محمود حمدي زقزوق، عضو هيئة كبار العلماء، وتحت إشراف الأستاذ الدكتور (عباس شومان) الأمين العام لهيئة كبار العماء، ويهدف الكتاب إلى تقديم صورة حقيقية للإسلام والرد على الشبهات التي أثيرت حوله منذ ظهوره وحتى اليوم.

ولم تغفل هيئة كبار العلماء عن مخاطبة الجمهور بالوسائل التكنولوجية الحديثة، وفتح مجال التواصل مع الشباب من خلال تدشين موقع إليكتروني علمي وثائقي لهيئة كبار العلماء على بوابة الأزهر، وكذلك مكتبة إصدارات إليكترونية تضم(٤٥) إصدارًا إلكترونيًا ضمن خُطة الهيئة للمكتبة الإلكترونية، وتدشين نظام حفظ إلكتروني لملفات السادة أعلام الهيئة والتحول من الحفظ والأرشفة الورقية إلى نظام حفظ مميكن يضمن سلامة الوثائق ويضمن الحفاظ عليها من التلف، وإنتاج عدد (١٥) فيلمًا وثائقيًا عن أعلام الهيئة القدامى في الفترة من ١٩١١م حتى ١٩٦١م(بوابة الأزهر الإلكترونية، ٢٠٢٢، ١٤).

ولم تكن هذه المواقف وحدها هي ما قدمه أعضاء هيئة كبار العلماء نصرة لدين الله، وحماية لحياض الشريعة، فلم يزل جهادهم العلمي والفكري متواصلًا لم ينقطع.

ثانيًا: الدفاع عن القضية الفلسطينية.

منذ النشأة الأولى لهيئة كبار العلماء في عام ٢٠١١م، كانت القضية الفلسطينية والدفاع عن القدس الشريف محط اهتمام علماء وأعضاء الهيئة، بل كانت القضية الرئيسة في مناقشاتهم ومؤلفاتهم ومؤتمراتهم، يدافعون عنها بكل السبل، وبكافة الإمكانات المتاحة لدى علماء الهيئة.

ولقد سجل التاريخ بأحرف من ذهب هذه المواقف الخالدة والراسخة لأعلام هيئة كبار العلماء في الدفاع عن عروبة القدس وهويتها الإسلامية، ومطالبة العالمَين العربي والإسلامي حكومات وشعوبًا بوجوب تقديم كافة الوسائل المادية والمعنوية للدفاع عن القدس والحفاظ على عروبتها وهويتها الإسلامية، وإيواء اللاجئين والمشردين من أهلها ومساعدتهم ماديًا ومعنويًا، باعتبار القضية الفلسطينية وعروبة القدس هي قضية المسلمين والعرب الأولى، وهي القضية التي لم تفارق أجندة هيئة كبار العلماء حتى يومنا هذا، فمنذ بداية المخطط الصهيوني وهيئة كبار العلماء تصدع بالرأي الإسلامي والوطني ضد هذا المخطط الصهيوني البريطاني الاستعماري الغاصب لأرض فلسطين، ففي جمادى الآخرة ١٣٥٧هـ / أغسطس ١٩٣٨م تحرك (الشيخ المراغي) ودعا العلماء إلى اجتماع من أجل فلسطين نددوا فيه بالسياسة البريطانية، ووجهوا دعوة لزعماء البلاد للتعاون من أجل مقاومة الاستعمار، والمحافظة على الآثار المقدسة من الأخطار الموجهة إليها، وعندما عُقد المؤتمر البرلماني العالمي بشأن القضية الفلسطينية في شعبان ١٣٥٧هـ / أكتوبر ١٩٣٨م، شارك فيه وأعرب عن تأييده للقرارات التي اتخذها المؤتمر نصرة للقضية الفلسطينية(المغربي، ٢٠١٢م، ٢١).

وفي عام ١٩٥٦م وُجه سؤال إلى لجنة الفتوى بالأزهر عن حكم الصلح مع الصهاينة في فلسطين، وإبرام المعاهدات مع الدول المعادية للعرب والمسلمين المؤيدة للصهاينة في عدوانهم على العرب، فأصدرت لجنة الفتوى حكمها الواضح، وصدعت بالحق معلنة عدم جوازه شرعًا؛ لما فيه من إقرار الغاصب على الاستمرار في غصبه، والاعتراف بأحقية يده على ما اغتصبه، وتمكين المعتدي من البقاء على عدوانه، وقد أجمعت الشرائع السماوية والقوانين الوضعية على حرمة الغصب، ووجوب رد المغصوب إلى أهله، وحق صاحب الحق في الدفاع والمطالبة بحقه، وأكد الأزهر شرعية هذه الفتوى، ووثق محتواها بأن وقع عليها عدد من العلماء يمثلون المذاهب الفقهية الأربعة، وعلى رأس هؤلاء الموقعين فضيلة الشيخ حسنين محمد مخلوف رئيس لجنة الفتوى وعضو جماعة كبار العلماء ومفتي الديار المصرية حينها، وفضيلة الشيخ محمود شلتوت عضو لجنة الفتوى وعضو جماعة كبار العلماء ورئيسها فيما بعد(مجلة الأزهر، ٢٠١٥م، ٢٢).

وفي أواخر عام ٢٠١٥م قررت هيئة كبار العلماء التحضير لعقد مؤتمر عالمي بالمشاركة مع مجمع البحوث الإسلامية مطلع العام الجديد عن القدس الشريف لمناقشة تطورات الأوضاع في المسجد الأقصى المبارك والانتهاكات التي يمارسها الكيان الصهيوني بحق الحرم القدسي الشريف بالإضافة إلى مناقشة ما يثار حول زيارة المسجد الأقصى ومدي تأثيرها وانعكاساتها على القضية الفلسطينية ومصلحة الشعب الفلسطيني الشقيق، وناقشت أهم المحاور التي تتعلق بتاريخ ومكانة القدس وإثبات عروبتها وهويتها الإسلامية (الأزهر الشريف، ٢٠١٥م، ١٧).

وفي عام٢٠١٦م، قررت الهيئة طباعة بحث باسمها ملحقًا بمجلة الأزهر تحت عنوان: (حقائق وشبهات حول القدس)(الأزهر الشريف، ٢٠١٦م، ٢٠) ، للرد على الادعاءات الزائفة التي بُثت في بعض وسائل الإعلام حول هوية القدس ومقدساتها الإسلامية، وتفنيدًا للمزاعم الزائفة التي يروجها المغتصبون الصهاينة حول صلتهم بالقدس وحقوقهم فيه.

كما قامت الهيئة في عام ٢٠١٨م، وتنفيذًا لقرارات المؤتمر العالمي لنصرة القدس الذي عُقد في ١٨ يناير ٢٠١٨م، وحضره ممثلوا أكثر من ٨٦ دولة حول العالم، بإعداد كتاب عن تاريخ القدس بعنوان (ملامح من تاريخ القدس عبر العصور)، أكدت فيه الهيئة أن مدينة القدس من أقدم مدن العالم، إذ يمتد تاريخها إلى نحو ستة آلاف عام، كما كانت منزلًا لكثير من الأنبياء والمرسلين، وأنها مدينة عربية خالصة منذ نشأتها على يد العرب الكنعانيين (حماد، ٢٠٢٢م، ٦٨).

وفي عام ٢٠٢٣م، أصدرت الهيئة بيانًا نددت فيه بالانتهاكات الغاشمة التي يقوم بها المحتل الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني، وأصدرت بيانها الذي يتلخص في النقاط التالية (بوابة الأزهر الشريف، ٢٠٢٣م، ٤٥):

١. تُقدِّر هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف صمود الشعب الفلسطيني الأبي، في وجه الإرهاب الصهيوني الغاشم، وتؤكد حقه في تمسكه بأرضه، ودفاعه المشروع عن وطنه ومقدساته.

٢. تُدين هيئة كبار العلماء بأشد العبارات العدوان الغاشم الذي تشنه قوات الاحتلال، وتعلن دعمها المطلق لحق الفلسطينيين في الدفاع عن أنفسهم وأرواحهم، حتى طرد المحتل الغاصب منها.

٣. ترفض الهيئة رفضًا قاطعًا تهجير الفلسطينيين من وطنهم إلى أي مكان آخر، كما ترفض كل المقترحات التي صرح بها قادة الاحتلال من أجل تصفية القضية الفلسطينية.

٤. تدين الهيئة المواقف المخجلة للدول والحكومات الداعمة للكيان الصهيوني في عدوانه الظالم ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، وتطالب الهيئة حكومات هذه الدول بالاستماع لصوت شعوبها الرافض لمواقف هذه الدول الداعمة للكيان الصهيوني في عدوانه الغاشم.

٥. قدِّر الهيئة موقف الجمعيَّة العامَّة للأمم المتحدة الساعية لوقف هذه المجازر، وتدين استخدام حق الفيتو الجائر؛ لعرقلة إقرار السلام ووقف العدوان على الشعب الفلسطيني الأعزل.

٦. تطالب الهيئة المحكمة الجنائية الدولية القيام بمسئولياتها، ومحاكمة قادة الاحتلال كمجرمي حرب على ارتكابهم جرائم الإبادة الجماعية والتهجير القسري وقتل الأطفال والمرضى من شعب فلسطين، التي يتابعها العالم بمرارة عبر وسائل الإعلام كل يوم.

٧. تطالب الهيئة الدول العربيَّة والإسلاميَّة باتخاذ ما يلزم لوقف هذا العدوان، بشكل فوري، وكسر الحصار المفروض على قطاع غزة، وإدخال المساعدات بصورة عاجلة ودائمة؛ قيامًا بالواجب الشرعي الذي أكَّدته القمة العربية بالرياض في الحادي عشر من نوفمبر ٢٠٢٣م.

٨. تعلن الهيئة عن تأييدها ودعمها الكاملَيْنِ لموقف القيادة السياسية المصرية والقوات المسلحة في أية إجراءات تتخذها لحماية الأمن القومي، والحفاظ على حقوق الشعب الفلسطيني.

ولاتزال جهود الهيئة مستمرة في دعم القضية الفلسطينية والتأكيد على عروبة القدس، مهتمون بها وساعون بجد إلى إنصاف المظلومين وارجاع الحق المسلوب إلى

أهله، متسلحين بقوة حجتهم وإيمانها بحق الفلسطينين في أرضهم ووطنهم، وإحياء القضية في قلوب وعقول العالم، فعلماء الهيئة يتابعون عن كثب أخبار فلسطين ويرصدون الانتهاكات التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني على يد الكيان الصهيوني المغتصب، فالقضية الفلسطينية والدفاع عنها حق راسخ وأصيل لدي هيئة كبار العلماء حتى قيام الساعة.

ثالثًا: نشر التعليم الديني وتأسيس المعاهد الأزهرية وتطويرها.

انطلاقًا من الحفاظ على هوية مصر الإسلامية، ومقاومة التغريب الثقافي، كان لأعلام الهيئة السبق في العمل على توحيد التعليم الديني ونشره تحت مظلة الأزهر الشريف، وتأسيس المعاهد الأزهرية، وإصلاح نظم التعليم في الأزهر.

ولعل المُطالع لتاريخ الأزهر يجد أن أهم ما يميزه أنه يرفع شعار (التعليم)، والتدريس، قديمًا وحديثًا، متخذًا من الوسطية والاعتدال منهجًا وسلوكًا، وخرج منه على منهجه الأجيال المتعاقبة منذ القدم فهو كما يقال: أقدم جامعة عرفها التاريخ، والناظر يرى أن الأزهر عبر تاريخه العتيق قد وصل درجة عالية من النمو والازدهار برغم ما صادفه من قيود وأغلال واضطرابات في بعض الفترات إلا أنه كان صامدًا، ولم تتغير هويته، ولم يتأثر مسلكه، فلم تهزه الرياح أو الهجمات المضادة عن منهجه السوي المعتدل، بل كان متماسكًا صلبًا ودلالات التاريخ تؤكد ذلك(حجازي، ٢٠١٧م، ٩).

ويعد التعليم في الأزهر الشريف من أقدم وأعرق أنواع التعليم في مصر، فلقد كان للأزهر مكانته الدينية والثقافية، منذ أقدم العصور، وكان للتعليم فيه أقدم الأثر في قيامه بدور خالد في المحافظة على اللغة والدين الإسلامي، ولقد تطور التعليم في الأزهر الشريف حتى أصبح يضم جامعة عريقة تعد من أعظم الجامعات هي جامعة الأزهر، وأصبحت بكلياتها المتنوعة تشارك الجامعات الحديثة في حمل رسالة التعليم العالي والبحث العلمي في مجالات العلوم الحديثة وذلك بجانب قيامها برسالتها الخالدة في مجال العلوم الدينية(هندي، ١٩٢٠م، ٢٩٧).

وقد اهتمت هيئة كبار العلماء منذ نشأتها بنشر التعيلم الصحيح للمسلمين من كل دول العالم؛ لاسيما علوم الشريعة والسنة النبوية، واتخذ علماء الهيئة من الجامع الأزهر قاعدة ينطلقون منها إلى المساجد العلمية الكبرى في محيط القاهرة، وبكافة

أنحاء البلاد؛ بُغية نشر صحيح الإسلام وتصحيح المفاهيم، وانطلاقًا من الحفاظ على الهوية والصبغة الإسلامية لمصر والعالم الإسلامي، ومقاومة التغريب الثقافي، فكان لعلماء الهيئة فضل السبق في العمل على توحيد التعليم الديني الإسلامي في البلاد ونشره تحت مظلة الأزهر الشريف، وذلك بإلحاق التعليم في المساجد الكبرى الشهيرة في ربوع مصر بنظم التعليم في الأزهر، وإصلاح نظم التعليم بها وفق منظومة الإصلاح التعليمية التي كانت تُنفَذ في الجامع الأزهر في ذلك الوقت(حجازي،٢٠١٧م، ٤٨).

وأُطلق اسم المعاهد الدينية الأزهرية على أماكن التعليم التابعة للأزهر، والتي أطلقت عليها عدة أسماء؛ حيث أطلق على هذه الأماكن في الفترة ١٣١٢ - ١٣٢٦ هـ /١٨٩٥ -١٩٠٨م (ملحقات الجامع الأزهر)، وحينما صدر قانون الجامع الأزهر رقم (١) لسنة ١٩٠٨م أطلق عليها (المدارس الدينية العلمية الإسلامية)، ثم تغير اسمها في قانون رقم (١٠) لسنة ١٩١١م إلى (المعاهد الدينية الإسلامية)، وفي قانوني الجامعة الأزهرية رقم (٤٩) لسنة ١٩٣٠م، ورقم (٢٦) لسنة ١٩٣٦م أطلق عليها (المعاهد الدينية)، وأخيرًا أطلق عليها (المعاهد الأزهرية) في قانون رقم (١٠٣) لسنة ١٩٦١م، وهو الاسم الذي استقرت المعاهد عليه حتى وقتنا الحاضر، وتتبع في إدارتها قطاع المعاهد الأزهرية(دار الوثائق القومية، ٨٩٦، ٢).

ويرجع الفضل في إلحاق التعليم بالمساجد العلمية الكبرى بالجامع الأزهر نهاية القرن التاسع عشر إلى الشيخ (حسونة النواوي) وكيل مشيخة الجامع الأزهر ورئيس مجلس إدارته وقتئذٍ، ففي عهده أصدر الخديوي عباس حلمي الثاني في ١٦ شوال ١٣١٢هـ/ ١٢ أبريل ١٨٩٥م إرادته السنية بإلحاق التعليم في الجامع الأحمدي بالجامع الأزهر(قانون ١٩٠٨م، ١٩٠٨م، ١)، ومن ثم أصبح الجامع الأحمدي أول مدرسة علمية دينية تُلحق بالجامع الأزهر، وتم وضع نظام التعليم به، ثم سعى (الشيخ النواوي) لدى الديوان الخديوي من أجل ترتيب مبالغ مالية لتنفيذ إصلاح التعليم بالجامع الأحمدي وما يلزم تدريس العلوم الحديثة فيه، فأصدر الخديوي أمره إلى ديوان الأوقاف يصرف مبلغ ٣٠٠ جنيه لذلك(قانون ١٩٠٨م، ١٩٠٨م، ١).

وعقب تولي الشيخ (محمد حسنين العدوي) مشيخة الجامع الأحمدي أواخر

عام ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م التمس من الخديوي في تقريره الأول عن سير التعليم ودرجة ارتقائه في الجامع الأحمدي في نهاية السنة الدراسية ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م، تخصيص قطعة أرض من المكان الفسيح التابع لأوقاف الجامع لإقامة مساكن للطلاب وبعض الغرف المعدة للدراسة، فأصدر الخديوي أمرًا إلى ديوان الأوقاف بذلك على أن يكون لائقًا بسكن طلاب العلم، ثم رفع الشيخ العدوي التماسًا إلى الخديوي في ٣ صفر ١٣٢٨ هـ/١٣ فبراير ١٩١٠م بإنشاء معهد جديد يكون مكانا للدراسة بدلا من الدراسة في الجامع، فأصدر أمره إلى ديوان الأوقاف بإنشاء المعهد على أحدث طراز، وتم وضع حجر الأساس للمعهد في ١٢ صفر ١٣٢٩هـ/١١ فبراير ١٩١١م)(مكتبة الأزهر الشريف، ١٩١٣م، ٨).

وامتد اهتمام هيئة كبار العلماء إلى صعيد مصر لنشر التعليم الأزهري؛ ففي عام ١٩١١م، كانت الاستجابة الأولى من الخديوي، حيث توجه الشيخ (محمد شاكر) أحد أعلام الهيئة ووكيل الجامع الأزهر بتكليف من الخديوي إلى أقاليم الوجه القبلي؛ للنظر في حالة التعليم الديني والجهات التي يحسن إيجاد معاهد دينية أولية بها، وزار مساجدها الكبرى وتفقد أحوالها، وزار مساجد مدينة أسيوط فوجدها صالحة لإنشاء معهد ديني بها، وحينما عاد من رحلته قدم تقريره لمشيخة الأزهر فأرسلته إلى رئاسة مجلس النظار لعرضه على الخديوي، وقد استبشر أهالي الأقاليم خيرًا من اهتمام الخديوي بتحقيق رغباتهم، حينما أظهر الخديوي رغبته في ذلك وموافقته عليه (مكتبة الأزهر الشريف، ١٩١٣م، ٨).

وحينما تولى الشيخ (محمد عبد الله دراز) أحد أعلام الهيئة مشيخة علماء دمياط، طالب مجلس الأزهر الأعلى بضرورة بناء معهد بدمياط يجمع شتات الطلاب بدلًا من توزيع الطلاب على عدة مساجد، فوافق المجلس على طلبه، وتم وضع الاعتماد المالي اللازم في ميزانية المجلس، للعام المالي ١٩٢٩/١٩٣٠م، لبناء المعهد الجديد (مجموعة وثائق ذاكرة الأزهر، ١٩٢٨م، ٢٩)، وقد تم بناء المعهد في نوفمبر ١٩٣١، وكان يقع بجوار المدرسة الابتدائية، ومحكمة دمياط الشرعية (مجموعة وثائق ذاكرة الأزهر، ١٩٢٨م، ٢٩).

وفي أعقاب ثورة يوليو ١٩٥٢م ـــــ وكان شيخ الأزهر وقتها الشيخ (عبد المجيد

سليم)، رئيس لجنة كبار العلماء ـــ صدر القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١م، والذي عمل على حل مشكلات الأزهر وقضى على عزلته، وشيد له الدعائم التي تمكنه من تحقيق أهدافه، وإعطائه فرصًا متعددة لخدمة الدعوة الإسلامية، ومثلت مواده منطلقات لمعاصرة التوافق والتطور مع الواقع والوقائع والمستجدات (عوف،١٩٧٠م، ٩٢).

ويعود الفضل في صدور هذا القانون إلى أحد أعلام هيئة كبار العلماء، وهو الشيخ (محمود شلتوت)، والذي طالب بإعادة النظر في مناهج الأزهر، وقد وجدت دعوته آذانًا صاغية من رئيس الجمهورية السيد (جمال عبد الناصر) وقت ذاك، فَسَنَّ (جمال عبد الناصر) قانون الأزهر، الذي صدر في ١٨ يوليو ١٩٦١م، وطالب مجلس الأمة بالموافقة عليه (خفاجي، صبح، ١٩٧٠م، ١٥٣).

وقد أبان فضيلة الشيخ (محمود شلتوت) - رحمه الله - الذي صدر في عهده قانون الأزهر الجديد عن الهدف المنشود من التعليم الأزهري قائلا: نريد تخريج أئمة في اللغة وفروعها وأئمة في الفقه وأصوله، نريده خريجًا أساسه النظر العميق، والاجتهاد العلمي الذي يُكوِن الشخصية الفقهية والشخصية اللغوية العربية، لا نريده تخريجًا نلتزم فيه مخلفات الماضي من آراء ومذاهب، بل يجب أن نجتهد، وأن نؤمن بأن حاجة اليوم في الفقه واللغة، وعقائد الدين غيرها بالأمس، وأن نؤمن بأن فضل الله في كل ذلك لم يكن وقفًا على الأولين(خفاجي، صبح، ١٩٧٠م، ١٨٨).

ونص القانون المشار إليه على أن "الغرض من المعاهد الأزهرية الملحقة بالأزهر تزويد تلاميذها بالقدر الكافي من الثقافة الإسلامية، وإلى جانبها المعارف والخبرات التي يتزود بها نظراؤهم في المدارس الأخرى المماثلة ليخرجوا إلى الحياة مزودين بوسائلها، وإعدادهم الإعداد الكامل للدخول في كليات جامعة الأزهر وتهيأ لهم جميعًا الفرص المتكافئة في مجال العمل والإنتاج، كما تهيأ لهم الفرص المتكافئة للدخول في كليات الجامعات الأخرى في الجمهورية وسائر الكليات ومعاهد التعليم العالي (القانون ١٠٣، ١٩٦١، ٧٥).

وقسم القانون التعليم الأزهري قبل الجامعي إلى ثلاث مراحل (القانون ١٠٣، ١٩٦١م، ٨٦):

أ- مرحلة ابتدائية ومدة الدراسة بها ست سنوات.

ب- مرحلة إعدادية ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات.

ج- مرحلة ثانوية ومدة الدراسة بها أربع سنوات.

ونص القانون على أن (تلحق بالأزهر المعاهد الأزهرية المذكورة في اللائحة التنفيذية، ويجوز أن تنشأ معاهد أخرى بقرار من الوزير المختص بعد موافقة المجلس الأعلى للأزهر (القانون ١٠٣، ١٩٦١م، ٨٣).

كما نص القانون في المادة (٣٣) على أن تختص جامعة الأزهر بكل ما يتعلق بالتعليم العالي في الأزهر وبالبحوث التي تتصل بهذا التعليم، أو تترتب عليه، وتقوم على حفظ التراث الإسلامي، ودراسته وتجليته ونشره، وتؤدي رسالة الإسلام إلى الناس وتعمل على إظهار حقيقته، وأثره في تقدم البشر، وكفالة السعادة لهم في الدنيا وفي الآخرة، كما تهتم ببعث الحضارة العربية والتراث العلمي، والفكري والروحي للأمم العربية، وتعمل على تزويد العالم الإسلامي، والوطن العربي بالعلماء العاملين الذين يجمعون إلى الإيمان بالله، والثقة بالنفس وقوة الروح، والتفقه في العقيدة والشريعة، ولغة القرآن، كفاية علمية، وعملية، ومهنية؛ لتأكيد الصلة بين الدين والحياة، والربط بين العقيدة والسلوك، وتأهيل عالم الدين للمشاركة في كل أنواع النشاط، والإنتاج والريادة، والقدوة الطيبة، وعالم الدنيا للمشاركة في الدعوة إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة في داخل الجمهورية العربية المتحدة وخارجها من أبناء الجمهورية، وغيرهم، كما تعنى بتوثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات، والهيئات العلمية الإسلامية، والعربية، والأجنبية(القانون ١٠٣، ١٩٦١م، ٣٣).

هذا وقد حدد القرار الوزاري رقم (٢٩٣) لسنة ١٩٦٣م أهداف المعاهد الأزهرية في التالي (جمهرية مصر العربية، ١٩٦٣م، ٢٩٣):

١. تزويد الفتى المسلم بتربية روحية وخلقية وجسمية، وعقلية، واجتماعية وقومية.

٢. الكشف عن قدراته واستعداداته وتوجيهها وتنميتها بما فيه صلاحه وصلاح العالم الإسلامي والوطن.

٣. تزويده بالقدر الكافي من العلوم الدينية والعربية التي يختص الأزهر في دراستها وتدريسها، وبالدراسات الثقافية والعملية والفنية التي يتزود بها نظراؤهم في

مدارس التعليم العام بوزارة التربية والتعليم، وتعريفه بالاتجاهات وأنماط السلوك التي تكفل له تنشئة إسلامية عربية صالحة تهيؤه لخدمة الإسلام وتراثه، وبعث الحضارة العربية وترقيتها؛ للربط بين الدين والحياة والعقيدة والسلوك، مع التمسك بدينه والحرص على تلاوة القرآن الكريم، وحفظه، وتجويده، وفهمه.

٤. تزويده بما يلزمه من خبرة وتثقيف لشق طريقه في الحياة.

٥. تدعيم تنشئته من ناحية الكفاية الشخصية والقوة الروحية وذلك لتهيئته تدريجيًا لدوره المنتظر في القيادة والتوجيه في المجالين العربي والإسلامي.

٦. تهيئته إذا صلحت قدراته واستعداداته لمواصلة الدراسة في مراحل التعليم التالية في الأزهر وخارجه.

أما بالنسبة لأهداف التعليم الأزهري في معاهد الفتيات فقد جاءت متطابقة مع أهداف التعليم الأزهري بمعاهد البنين مضافًا إليها هدفان آخران هما (الأزهر الشريف، ١٩٧٨، ٢):

أ- تهيئة الفتاة المسلمة لتكون زوجةً وأمًا وربة بيت صالحة.

ب- إعداد الفتاة المسلمة لشق طريقها في الحياة مزودة بما يلزمها من خبرة وتثقيف.

وعند النظر في الأهداف العامة والخاصة يتبين أن التعليم الأزهري يتميز بما يأتي:

١. يهتم بتربية المسلم تربية متكاملة في كافة النواحي الجسمية، والعقلية، والاجتماعية.

٢. الدراسة بالأزهر لها خصوصيتها، ممثلة في التعليم الديني، وحفظ القرآن الكريم، إلى جانب اهتمامها بالعلوم الحديثة الممثلة في المواد الثقافية التي فرضها قانون التطوير.

٣. اهتمامه بالإعداد الديني، الذي يجعل طلابه يتفوقون على أقرانهم ممن لم يحظوا بالتعليم في الأزهر.

وطبقًا لهذا القانون ـ الذي صدر في ١٨ يوليو ١٩٦١م ـ فقد حدثت طفرة كبيرة في المعاهد الأزهرية، فقد كانت قبل الثورة عشرين معهدًا فصارت بعدها خمسة وأربعون معهدًا، وارتفعت ميزانية المعاهد الأزهرية من مليونين إلى أربعة ملايين، ثم إلى

سبعة ملايين في العام التالي، وهو ما دعا السيد (حسين الشافعي) أحد أعضاء هيئة كبار العلماء إلى القول" بأنه لابد أن يُنشأ في كل مدينة معهد ديني (حجازي٢٠١٧م، ٢٢٩).

ومن ثم أصبحت المعاهد بموجب هذا القانون تسير إلى الهدف الإصلاحي المرجو من الأزهر الجديد، وأصبح طالب المعهد بالمنهج الجديد متاحًا له الحصول على المعارف والخبرات التي تؤهله للدراسة الجامعية بعد حصوله على الثانوية الأزهرية من قسميها العلمي، أو الأدبي، وظهور التعاون العلمي بين وزارة المعارف (التربية والتعليم حاليًا)، والأزهر الشريف في العملية التعليمية، وذابت الحواجز بين التعليم الأزهري، والتعليم العام، فأصبح متاحًا للحاصلين على شهادات الأزهر بمراحله نفس الحقوق التي لغيرهم من الطلاب غير الأزهريين حتى التعيين، فلا فرق بين خريجي الأزهر، وخريجي التعليم العام(عوف، ١٩٧٠م، ٤٦٩).

ثم توالت الإصلاحات من قبل شيوخ الأزهر وأعضاء هيئة كبار العلماء للتعليم الأزهري كمًا وكيفًا-، وأعلن الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء أن طلاب التعليم الأزهري (مليونان، و٤٤ ألفا، و٣١٥ طالبا وطالبة، هم إجمالي طلاب التعليم الأزهري بجميع المراحل، وذلك في العام الدراسي (٢٠١٠/٢٠٠٩م) (الكتاب الإحصائي، ٢٠١٠، ٦٥).

وفي ضوء ذلك؛ قامت بالفعل عملية تطوير شاملة لمنظومة التعليم الأزهري، بقيادة شيخ الأزهر الحالي الأستاذ الدكتور أحمد الطيب، فقد تمكن منذ أن كان رئيسًا للجامعة، وحتى توليه منصبه كشيخ للأزهر الشريف من استحداث معاهد ومراكز ذات تخصصات جديدة، ومعاصرة، وإدخالها في منظومة التعليم الجامعي بالأزهر الشريف منها، مركز الشيخ زايد لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها من أبناء المسلمين الوافدين للدراسة في جامعة الأزهر قبل الالتحاق بها، ومراكز تعليم اللغات التي خرجت دفعات عدة من الناطقين بالإنجليزية، والفرنسية وأخيرًا الألمانية على كفاءة عالية بالتعاون مع المراكز التابعة لسفارات الدول.

وفي عام (٢٠١٣م) أصدر الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور (أحمد الطيب) شيخ الأزهر ورئيس هيئة كبار العلماء، قرارًا بتشكيل مجموعة من اللجان لإصلاح وتطوير

التعليم الأزهري في كل مراحله، ودمج بعض المواد (كالحديث والتفسير والتوحيد والسيرة)، والتي كان هناك لكل مسمى مادة أو كتاب مستقل فقرر تدريسها جميعًا ضمن كتاب واحد هو كتاب "أصول الدين" ودمج فروع اللغة العربية في كتاب واحد (الأهرام المصرية، ٢٠١٤م، ١٣٩).

وفي ٤ سبتمبر ٢٠١٣م، قام الأزهر بتشكيل لجنة لإصلاح قبل الجامعي، ووضع الحلول المناسبة له، و ضمت هذه اللجنة أكثر من (١٠٠) خبير في مجال التعليم من الأزهر، وخارجه، وتمكنت بعد عام ونصف العام من صياغة مناهج جديدة تناسب العصر، وترتبط بقضاياه، وليكون التعليم الأزهري جامعًا بين الأمة والمعاصرة، ويحتفظ بخصوصيته الفريدة بين المؤسسات التعليمية على مستوى العالم.

كما لم تغفل لجنة الإصلاح التركيز على حل مشكلات الأبنية التعليمية، وتزويدها بالوسائل التعليمية والمعملية اللازمة، وإدخال التقنيات الحديثة، واستخدام طرق التدريس المعاصرة، ومراعاة معايير الجودة المعتمدة من هيئة ضمان جودة التعليم والاعتماد في مصر، مع الاهتمام بالتدريب الفني، والإداري للقائمين على العملية التعليمية في الأزهر الشريف، كما تم العمل على ضبط عمليتي التقييم والامتحانات فى المعاهد الأزهرية، والارتقاء بالمستوى المهنى والاحترام للمعلمين في قطاع المعاهد الأزهرية المعني بالتعليم قبل الجامعي، كما راعت اللجنة أن تكون المقررات التي تدرس للطلاب فيما قبل الجامعة، وفي الجامعة تعمل على ترسيخ الانتماء الوطني، وتجنب الطلاب مخاطر الوقوع في براثن الجماعات الإرهابية، والأفكار المتطرفة الهدامة، كما تم التواصل والتنسيق بين الأزهر، ووزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي بجمهورية مصر العربية؛ لتقليل الفجوات بين الأزهر ووزارة التربية والتعليم، ويتولى الأزهر مراجعة المقررات الدينية التي تدرس في مدارس التربية والتعليم، كما تم دعوة المدرسين وموظفي الإدارات بتقديم مقترحات شاملة تضمن النهوض بمستوى التعليم الابتدائي، بدءًا من إعداد وتجهيز مبنى المعهد؛ ليكون على أعلى مستوى من الجاذبية للطلاب، بالإضافة إلى الاهتمام بتحفيظ الطلاب القرآن الكريم، وتعليمهم القراءة، والكتابة(حجازي، ٢٠١٧م، ٣٦٦).

كما قرر الإمام الأكبر(أحمد الطيب) شيخ الأزهر الشريف تشكيل مجموعة من اللجان لإصلاح وتطوير التعليم الأزهري في كل مراحله، وأعلن عن تشكيل وتأسيس مجلس للتعليم الأزهري ما قبل الجامعي، ليكون نواة التطوير والتجديد في التعليم الأزهري حتى يواكب العصر الحاضر، وأوضح الدكتور(محمد مهنا) عضو هيئة كبار العلماء، أن الأزهر خلال الفترات الماضية أجرى عملية تغيير كبيرة لخريطة المناهج والمقررات الدراسية بالمعاهد الأزهرية، وكان من أبرزها إقرار الأزهر مادة دراسية عن (المواطنة وحقوق الإنسان)، وذلك بهدف إرساء دعائم المواطنة، وغرس القيم الدينية التي تحض على التعايش السلمي المشترك، وقبول الآخر، كما قرر الأزهر تدريس مادة (الثقافة الإسلامية) متضمنة لقضايا التطرف والإرهاب، من أجل تحصين طلاب الأزهر من الوقوع في فخ التنظيمات والتيارات الدينية المتطرفة، وذلك وفقًا لما ذكره الموقع الرسمي للأزهر الشريف(مهنا، ٢٠١٩، ٣٢).

وفي إطار ما يتعلق بتنقية التراث، قامت لجنة تطوير المناهج بتنقية وتنقيح كتاب(حل ألفاظ متن أبي شجاع) الفقيه الشافعي، من كافة المسائل التي أثارت جدلًا كبيرًا خلال السنوات الماضية، حيث اقتصر الكتاب على عرض المسائل التي تتعلق بمجريات العصر الحاضر(مهنا، ٢٠١٩، ٣٢).

كما أخذ الأزهر على عاتقه تنفيذ نظام الجودة في مراحل التعليم المختلفة وفي ظهر يوم الثلاثاء ٢٦ أغسطس ٢٠١٤م، وَقعَ الإمام الأكبر اتفاق تعاون بين المشيخة، وبين الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد، يتضمن تفعيل المشاركة بين الهيئة والأزهر بخصوص تأهيل المعاهد الأزهرية، ورفع كفاءتها التعليمية، وتم عقد أول مؤتمر لضمان جودة التعليم بالأزهر الشريف في ٩ مارس ٢٠١٥م، وجاء في الأعمال التي تقدمها لجنة الإصلاح بالأزهر أنها راعت معايير الجودة المعتمدة من هيئة ضمان جودة التعليم والاعتماد في مصر، واتفق علماء الأزهر على أن استمرار عملية الجودة داخل الكليات ضامن لنجاح مسيرتها، كما أن معلمي الأزهر يدركون أهمية تطبيق هذا النظام، فكان من مقترحاتهم: التدريب على الجودة والتحسين تحت إشراف إدارة الجودة والاعتماد، لتنمية مهارات التدريس، والوقوف على أحدث أساليب وطرق التدريس، وقياس جودة التعليم، كما تم استحداث لجنة ضمان الجودة والاعتماد

بالكليات الدينية واللغوية، وكذا الكليات العملية، وتم إصدار أربعة أدلة للمعايير القومية الأكاديمية المرجعية لكليات اللغة العربية، وأصول الدين، والشريعة والقانون وكلية القراءات وعلوم القرآن(جريدة اللواء اللبنانية، ٢٠١٣م، ١٤٥٤٠).

ولأن الجانب التربوي هو المعول عليه فى العملية التعليمية؛ لذا أصدر شيخ الأزهر قراره رقم ٢٣/٢، لسنة ٢٠١٥م بتحويل كل من يقوم بالتدريس، ولم يحصل على مؤهل تربوي إلى أعمال إدارية، ويُسمح لمن هو دون الأربعين أن يحصل على المؤهل التربوي خلال خمس سنوات، وكذلك عقد اختبار كفاءة تربوية لمن يتم تعيينه بعد حصوله على المؤهل التربوي، وفي حالة عدم اجتياز المتقدم يتم تحويله إلى عمل إداري، وعدم ترقية أي معلم للدرجة الأعلى إلا إذا حصل على المؤهل التربوي في تخصصه، وهذا القرار تم العمل به بدءًا من العام الدراسي (٢٠١٥/٢٠١٦م) مع احتفاظ الجميع بحقوقه، ودرجته المالية(جريدة اللواء اللبنانية، ٢٠١٣م، ١٤٥٤٠).

ثم توالت الإصلاحات في التعليم الأزهري على يد فضيلة الإمام الأكبر الشيخ(أحمد الطيب) حفظه الله، والذي لم يألُ جهدًا في السعي نحو تطوير التعليم الأزهري، لنشر رسالة الإسلام إلى كافة أرجاء المعمورة.

ولا بد أن نشهد جميعًا، ودون مجاملة لأحد أنه منذ تولى أ.د/ أحمد الطيب شيخ الأزهر المسؤولية بدأت حركة الإصلاح الحقيقية وبدأت حركة إلزام، والتزام تحمل التعليم الأساسي الأزهري خاصة على شيء من الجد، والسير في طريق الإصلاح، ولذلك نقول: إنه في إصلاح جامعة الأزهر لا بد أولًا أن نُصلح الروافد أو حال الناشئة، وليست العبرة بالكثرة العددية في طلاب الأزهر، وإنما العبرة بالكفاءة النوعية؛ لأننا نريد تخريج أجيال قادرة على حمل الرسالة بشكل صحيح، خاصة في ظل هذه المرحلة الحرجة من عمر الأزهر، وعمر الأمة الإسلامية بشكل عام(حجازي، ٢٠١٧م، ٣٧٥).

وهكذا نرى كيف كانت جهود أعلام الهيئة وإسهاماتهم في نشر التعليم الديني والمعاهد الأزهرية في شتى أنحاء المعمورة، ولا شك أنه كان لإنشاء هذه المعاهد أثره الطيب في مد روافد الأزهر الشريف، وما أحدثته من نهضة علمية وثقافية حولت ربوع مصر إلى منارات علمية وثقافية؛ مما كان له كبير الأثر في نشر العلم ومحاربة الجهل

والخرافات، ولا تزال تؤدي دورها التربوي والتعليمي حتى وقتنا الراهن.

رابعًا: قضايا الأسرة والطفل.

إن الأزهر الشريف مؤسسة علمية وعالمية ذات دعوة ورسالة، وهو كذلك ضمير الأمة الذي يشعر بآلامها ويعبر عن طموحاتها، ويدافع عن حقوقها، ويمكن أن نقف على هذا وزيادة من خلال جهوده في العالم بشكل عام، وللأمة العربية والإسلامية بشكل خاص؛ فما من قضية من قضايا أمتنا إلا وأولاها موفور العناية، قيامًا بأمانة الكلمة، ووفاءً بواجب الرسالة، وكان ولا يزال المؤسسة الحاضرة في قضايا أمته ومشكلات عالمه، يصدع بالحق ويكشف عنه بما أتيح له من أدوات وقطاعات تترجم منهجه في مسارات علمية تلائم حياة الناس (عياد، ١٤٤٦هـ، ٤٣).

ومن بين أبرز قضايا الأمة وأهمها، قضية الأسرة والطفل، تلكم القضية التي أولاها الإسلام عناية ورعاية خاصة ووقف عليها جملة كبيرة من نصوص الوحيين القرآن والسنة، وقسم كبير من أحكام الشريعة والفقه (عياد، ١٤٤٦هـ، ٤).

إن الأسرة هي اللبنة الأولى في بناء المجتمع؛ فالمجتمع ليس إلا مجموعة من الأسر؛ لهذا يدور عليها الأمر في صلاح المجتمع وفساده، فبصلاحها يصلح المجتمع كله، وبفسادها يفسد المجتمع كله؛ لهذا عُنِي الإسلام بتكوين الأسرة تكوينًا سليمًا وبنائها بناءً راسخًا على أسس قويمة، ودعائم راسخة، فالإسلام ينظر إلى الأسرة على أنها بناء ديني اجتماع متفرد متميز في كل جوانبه بدءًا من أهداف تكوينه، ومرورًا بمراحل بنائه ونشأته وانتهاء بثمرته ونتيجته(عياد، ١٤٤٦هـ، ٤).

ومن واقع المسئولية الشرعية والمجتمعية قبل الدستورية التي يحملها الأزهر على عاتقه، ومكانة الأزهر بين الأمم وقدسيته كمرجع ديني في قلوب ملايين البشر، وقبل هذا وبعده هو مَعْنِي بالأسرة، ومطلع على واقعها، ومنشغل بتقوية أركانها من خلال مناهجه التعليمية، وبرامجه الدعوية، وأنشطته الثقافية؛ فهي محور حاضر في مؤتمراته وندواته ومحور اهتمام علمائه، ونظرًا لأهمية التشريع القانوني في حياة الناس فلا يوجد قانون متكامل ينظم شئون الأسرة وإنما جزئيات منفصلة بعضها عن بعض، شكل الأزهر لجنة من كبار علمائه وخبراء من داخله وخارجه لصياغة مقترح بمشروع

قانون متكامل في جميع الأبواب التي تهم الأسـرة بداية من الخِطبة وانتهاء بآثار افتراق الزوجين من نفقات وحضانة وولاية وغير ذلك(شومان، ١٤٤١هـ، ١٦).

ويتكون مشروع القانون من (١٩٢) مادة، استوعبت قضايا الأحوال الشخصية؛ في صـياغة تهدف إلى معالجة ما يعاني منه المجتمع من مشـكلات تبحث عن حلول منصفة وناجزة، وذلك في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية، وبما يواكب العصر الذي نعيش فيه ومستجداته (شومان، ١٤٤١هـ، ٢١).

وبعد انتهاء اللجنة تم رفع المشـروع إلى هيئة كبار العلماء التي تناولته في عدة جلسات خُصصت لمناقشته وترأسها فضيلة الإمام الأكبر، فزادت عليه ونقصت منه حتى خرج في صورته النهائية، وأُرسل إلى جهات الاختصاص ليأخذ مساره التشريعي إن رأت ذلك، أو تجمع بينه وبين مشـروعات أعدتها جهات أخرى، أو تقدم غيره كاملًا إن قدم رؤية يراها المختصـون أكثر ملائمة لواقعنا ولا تبتعد عن أحكام شـريعتنا، فما قصده الأزهر من صياغة هذا المشروع هو مساعدة الأسـرة على استقرارها ودوامها والحد من مشكلاتها وبكل تأكيد هو مع كل طرح يحقق هذا الهدف ولو كان من خارجه(شومان، ١٤٤١هـ، ١٧).

وكان من دواعي تقدم الأزهر الشريف بهذا المشروع عدة أمور، في مقدمتها: (شومان، ١٤٤١هـ، ٢٠).

- عدم وجود مشروع متكامل للأحوال الشخصية من مدة طويلة، منذ قانون رقم (٢٥) لسنة: ١٩٢٩م.
- جمع المتفرق من المواد القانونية المتعلقة بالأحوال الشـخصـية في نسـق واحد، يُعالج قضايا العصر.
- قيام الأزهر بواجبه بالعمل على تحقيق السلم المجتمعي، وتقدم الوطن ورفعته.

لقد عرض هذا المشـروع عرضًـا محكمًا لكل مراحل الأسـرة وذلك حفاظًا منه عليها، وليس هذا فقط، بل إمعانًا في العناية بأمرها، وتطرق هذا القانون لقضـايا وموضـوعات كثيرة فتوقف أمام مسـائل الطلاق والخلع والبيت والنفقة والحضـانة والولاية على المال والوصايةوالحجر ((عياد، ١٤٤٦هـ، ١٣).

وقد عرض القانون لهذه الموضوعات عرضًا موضوعيًا راعى فيه الالتزام بما جاء في الشريعة الإسلامية، ولم يغفل كذلك الرؤى التجديدية والنوازل العصرية والمستجدات الحياتية، وغير خفي أن هذا يأتي متوافقا تمامًا مع رسالة الأزهر ووجهته (عياد، ١٤٤٦هـ، ١٣).

وقد أهاب الأزهر الشريف من خلال عرضه للقانون بالجميع أن يعملوا على رأب الصدع، وتلبية تطلعات المجتمع المصري الكريم، وتحقيق المصلحة العليا للدولة المصرية، وأن يتعاونوا جميعًا في سبيل بناء أسرة رشيدة، يسودها السكن والمودة والرحمة، خاصة بين الزوجين، فقد أوصى الإسلام الرجال بالنساء، وأصى النساء أيضًا بالرِّجالِ؛ من أجل بناء حياة زوجية تُشرِقُ فيها السعادة وترفرف عليها الهناءة (عياد، ١٤٤٦هـ، ٢١).

ورغم وفاء هذا المشروع المقترح وإتيانه على كثير من مسائل الأسرة وأحكامها وأصولها وشئونها فإنه لم يسلم من تعد في غير محله واعتراض لم يكن في موضعه، الأمر الذي حدا بأحد أعلام الأزهر الشريف المعاصرين وهو الأستاذ الدكتور (عباس شومان) وكيل الأزهر الأسبق وعضو مجمع البحوث الإسلامية، والأمين العام لهيئة كبار العلماء بحصر هذه الاعتراضات والرد عليها ردودًا علمية، عمد فيها الحجة والدليل، والتزم فيها بأدبيات البحث العلمي ومناهجه(شومان، ١٤٤١هـ، ٢١) ، وذلك في كتاب(مشروع الأزهر للأسرة)، الذي صدر في شهر ذي الحجة عام ١٤٤٦هـ.

ونظرًا لأهمية الحديث عن الأسرة وقضاياها وما يتعلق بها والتي تنطلق من الشريعة الإسلامية رأت أسرة تحرير مجلة الأزهر الشريف أن تقوم بنشر هذا الكتاب مرة أخرى(عياد، ١٤٤٦هـ، ١٢).

كما أولى الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب منذ اعتلائه مشيخة الأزهر اهتمامًا كبيرًا لقضايا المرأة، واستنكر جميع أشكال التهميش والتمييز والعنف والاستغلال التي تتعرض لها المرأة حول العالم، وخصص الإمام الأكبر جزءًا كبيرًا من خطاباته ومقالاته ولقاءاته التليفزيونية للتنبيه على حقوق المرأة وقضاياها، كما دافع عن حقوق الفتيات الصغيرات، ورفض زواج القاصرات؛ لما يتضمنه من أذى نفسي وعقلي وجسدي للفتاة، وأعلن عن تأييد الأزهر للقانون الذي يحدد سن زواج الفتيات بـ١٨ عامًا، كما دافع

الشـــيخ الطيب عن حق الأم المطلقة في رعاية أبنائها وعدم حرمانها منهم، وأيد تحديد سـن الحضـانة حتى الخامسـة عشـرة، كما دعا إلى ضـبط ظاهرة (فوضـى تعدد الزواج وفوضـى الطلاق في إطار الشـريعة الإسـلامية)، ووجه بتخصـيص قسـم لفتاوى المرأة(عبد الحفيظ، ٢٠٢١م، ٣٤).

وتفنيدًا للشـبه المثارة حول حقوق المرأة، وما ادعاه البعض من أن الإسـلام ظلم المرأة وأنقصـــها حقوقها، صـــدر عن الهيئة كتابًا بعنوان(من قضـــايا المرأة في الســـنة النبوية شـبهات وردود) للدكتور أحمد عمر هاشـم، والدكتور أحمد معبد عبد الكريم، ويســـتهدف الكتاب حل الإشـــكالات حول بعض المســـائل التي تتعلق بالمرأة في الســـنة النبوية، وتسـديد الفهم فيها، وتبديد الوهم، الذي لحق ببعض عقول أبناء أمتنا الذين لم يقرأوا تراثهم الجليل قراءة متأنية متعقلة متفهمة، واســـتوردوا مناهج الغربيين، واســـتمدوا فكرهم من موائد الآخرين، فحصـــلت الفجوة وكانت القطيعة المعرفية بين الأمة وبين تراثها الأصـــيل ونهجها القويم، وقد عُرض الكتاب في جناح الأزهر بمعرض القاهرة الدولي للكتاب في دورته الخامســـة والخمســـين، كما أعلن الأزهر في أغســـطس عام ٢٠١٨م دسـتورًا حاسـمًا وحاكمًا قطعيًا بأن التحرش تصـرُّف محرَّم شـرعاً وسـلوك مدان بشـكل مطلق ولا يجوز تبريره، مشـددا على أن التحرش - إشـارة أو لفظًا أو فعلًا- هو تصـرف محرم وسـلوك منحرف، يأثم فاعله شـرعًا، كما أنه فعلٌ تأنف منه النفوس الســـويّـة وترفع عنـه، وتنبـذ فـاعلـه، وتجرمـه كـل القوانين والشـــرائع(بوابـة الأزهر الإلكترونية، ٢٠١٨م، ٢٣).

وأكـد الأزهر الشـــريف أن تجريم التحرش والمتحرِش يجـب أن يكون مطلقًـا ومجردًا من أي شـرط أو سـياق، فتبرير التحرش بسـلوك أو ملابس الفتاة يعبر عن فهم مغلوط؛ لما في التحرش من اعتداء على خصـوصـية المرأة وحريتها وكرامتها، فضـلًا عما تؤدي إليه انتشـــار هذه الظاهرة المنكرة من فقدان الإحســـاس بالأمن، والاعتداء على الأعراض والحرمات (بوابة الأزهر الإلكترونية، ٢٠١٨م، ٢٣).

كما صـــدر عن الهيئة بيانًا بتاريخ ٢٦ نوفمبر ٢٠١٨م، ردت فيه الهيئة عن الجدل المثار حول ميراث المرأة، أكدت فيه أنَّ هذا النوعَ من الأحكامِ لا يَقبَلُ الخوضَ فيه بخيالاتٍ جامحةٍ وأُطروحاتٍ تُصـــادِمُ القواعدَ والمُحكَماتِ، ولا تَســـتنِدُ إلى علمٍ

صحيحٍ، فهذا الخوضُ بالباطلِ مِن شأنِه أن يَستفِزَّ الجماهيرَ المسلمةَ المتمسِّكةَ بدِينِها، ويفتحَ البابَ لضَربِ استقرارِ المجتمعاتِ، وفي هذا مِن الفسادِ ما لا يَخفَى، ولا نتمناه لأحد أبدًا، أمَّا النصوصُ الظنيَّة الدَّلالةِ، فإنَّها تقبل الاجتهادَ والنظرَ، غيرَ أن الاجتهاد فيها مقصورٌ على أهل الاختصاص المشهود لهم بسعة العلم وبالدِّين والورع(بوابة الأزهر الإلكترونية، ٢٠١٨م، ٢٦).

كما أصدرت الهيئة كتابًا موسومًا بعنوان(الحقوق المعاصرة للمرأة في التشريع الإسلامي) يلقي الضوء على عظمة التشريع الإسلامي في نظرته للمرأة.

وحفاظًا على استقرار الأمر المصرية ولمواجهة ظاهرة ارتفاع معدلات الطلاق والتفكك الأسرى؛ أسس الأزهر الشريف في أبريل ٢٠١٨ م وحدة (لم الشمل)؛ بهدف لم شمل الأسر المصرية والصلح بين المتخاصمين فضلًا عن نشر الوعي وتوعية المقبلين على الزواج عن طريق الندوات والدورات، كما أطلق الأزهر الشريف في سبتمبر ٢٠١٨م حملة (وعاشروهن بالمعروف)؛ للتوعية بأسباب الطلاق ومخاطره وتوضيح الأسس السليمة لبناء أسرة سعيدة ومتماسكة، كما شدد الإمام الأكبر على أهمية الحفاظ على حقوق المرأة وعلى رأسها حقوقها المالية، ووجه بضرورة التوعية بحق المرأة في الميراث؛ لذلك أطلق المركز الإعلامي للأزهر الشريف، بالتعاون مع مركز الأزهر العالمي للفتوى الإلكترونية، حملة بعنوان(نصيبًا مفروضًا)؛ للتوعية بحق المرأة في الميراث، وعقوبة حرمانها من حقها الشرعي في الميراث، وتبعات ذلك على الأسرة والمجتمع(عبد الحفيظ،٢٠٢١م، ١٩٧)، وكان أعضاء هيئة كبار العلماء على رأس القائمين على تلك الحملات.

ورغم الجهود الكبيرة المبذولة من هيئة كبار العلماء فيما يتعلق بالأسرة والطفل، فلا تزال الأسرة تعاني في عالمنا المعاصر نتيجة لما أصابها من التفكك والعنف، إضافة إلى ضعف التمسك بالقيم، مما يستوجب النظر في الأسباب التي أدت إلى هذا الواقع المرير الذي يهدد عديد من الأسر.

والواقع الأسري اليوم يقتضي كثيرًا من المراجعة، وتحرير التعاليم الشرعية من التقاليد الاجتماعية الفاسدة التي تمارَس باسم الدين، واسترداد دور المرأة التي تعد ركيزة الأسرة، وإعادة تعليمها تعاليم الدين الإسلامي الصحيح، لممارسة دورها الأساس

في التربية أو التنمية الاجتماعية عن وعي وبصيرة(أحمد، ٢٠١٩م، ١٤).

وانطلاقًا من حرص الأزهر الشريف على ضرورة احترام حقوق الأطفال وتربيتهم تربية سليمة تتوافق مع الحقوق التي كفلتها الشريعة الإسلامية للطفل منذ كونه جنين في بطن والدته، مما يساعد بناء أجيال واعدة وواعية قادرة على النهوض بوطنهم، نظم جناح الأزهر الشريف بمعرض القاهرة الدولي للكتاب في دورته الـــ(٥٦)، ندوة بعنوان قراءة في كتاب (قضـــايا الطفولة في ميزان الشـــريعة)، بقلم فضـــيلة الأســـتاذ الدكتور عباس شـــومان، وكيل الأزهر الأســـبق، والأمين العام لهيئة كبار العلماء، والذي أكد خلاله أن الدين الإســـلامي الحنيف أعطى للطفل قدرًا كبيرًا من الاهتمام، حيث أن الإسلام يعنى بالشخصية المسلمة بكل جوانبها وفي كافة مراحل تطورها، مشددًا على ضرورة عدم التغافل عن أبنائنا حتى لا يشتد عودهم وهم بلا تعاليم ولا أخلاق تؤدب وتهذب روحهم(بوابة الأزهر الإلكترونية، ٢٠٢٥م، ٢).

وتناول الدكتور شومان أكثر من قضية تخص الأطفال، من لحظة كونهم أجنة في بطون أمهاتهم، حتى مرحلة الشباب، مستعرضًا مسألة الأجرة في الرضاع، حيث أكد على أن من يطالب بأجرة للأم يُنزل من قدرها إلى مرتبة الأجيرة، وأن الزوجة في الإســـلام مكرمة وليست خادمة مستأجرة (بوابة الأزهر الإلكترونية، ٢٠٢٥م، ٢).

كما أكد فضيلته أن التربية السليمة للطفل تقوم على المراقبة، ومراعاة الحال، واقتناص الأوقات التي تصـــلح للتوجيه بالقول، والأوقات التي تصـــلح للتوجيه بالفعل، فإن النفس البشـــرية عادة ما تنفر من محاولات التوجيه والســـيطرة، والعاقل الذي يعرف كيف يطوع المواقف للتوجيه السـليم، وكيف يختار هذه الأوقات، مشـيرًا إلى أن الشريعة الإسلامية أوجبت للطفل حقوقًا مادية، وأخرى أدبية، تسبق مولده، وتواكب نشأنه وتستهدف حفظ بدنه وصحته، وإنماء ذهنه، وإحياء ضميره، وتحسين خُلقه حتى يبلغ الحلم، ويتحمل تبعة التكليف الشـــرعي بالإيمان والعمل الصـــالح فيســـهم في عمران الكون ويحقق الخير لذاته وأمته(بوابة الأزهر الإلكترونية، ٢٠٢٥م، ٢).

ويتبين مما ســـبق جهود هيئة كبار العلماء بالأزهر الشـــريف في المحافظة على الأسرة واستقرارها، وتبنيها قضيا المرأة والطفل، من واقع مسئوليته العلمية والتربوية، ويتبين كذلك كيف أن هيئة كبار العلماء عاشـــت وتعايشـــت مع المجتمع المصـــري

واندمجت معه، ولم تكن بمنأى عنه، بل شاركته قضاياه المجتمعية المختلفة، كما حرصت الهيئة أيضًا على دعم واستقرار الأسرة وتقديم الحلول لمشكلاتها، انطلاقًا من إدراكها بأن الأسرة هي اللبنة الأولى في بناء المجتمع وبها قوامه واستقامته واستقراره، وبناء أجيال قادرون على حمل الأمانة، والذود عن الوطن، بعيدة عن سبل التشرد والضياع والانحراف.

خامسًا: قضية التطرف والإرهاب.

يعد التطرف الفكري من أبرز قضايا العصر التي تنال اهتمامًا كبيرًا في الحقول التربوية والسياسية والاقتصادية والنفسية، فهي ليست مجرد ظاهرة تظهر وتختفي في مواسم معينة، بل صارت واقعًا مؤلمًا يؤرق كل الأفراد والمؤسسات الاجتماعية وحتى الدول، وأفضل شاهد على ذلك ما نراه وتسمعه يوميًا من أحداث في وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام، حتى بات التطرف الفكري حقيقة لا تنكر (العواملة، الرحامنة، ٢٠١٨م، ٧٥).

ولا جرم أن التطرف الفكري بات مأساة تقلق المجتمعات ليل نهار، ويشغل أمره أئمة المسلمين وعامتهم بسبب تأثيره السلبي على الفرد والمجتمع، وخطورته التي لا تتوقف عند الفئة الضالة التي تعتنقه، بل تتعداهم إلى الأفراد والدول والشعوب والعدو والصديق والقريب والبعيد، وتكمن خطورته في أن المغالين من معتنقي هذا الفكر يزعمون أن أسس فكرهم شرعية، ما يسبب لبسًا على المسلمين في دينهم، وهؤلاء الغلاة هم في الحقيقة معول لهدم بنيان هذا الدين، وأيدٍ هدامة تناولت هذا البنيان تارة بالزيادة وتارة بالنقصان، وظل العلماء جيلًا بعد جيل ينافحون عن حمى هذا الدين، ينفون عنه تحريف المغالين والمبطلين والجاهلين(فرح، ٢٠١٨م، ١٧).

وتعد ظاهرة التطرف والعنف من الظواهر الاجتماعية شديدة التعقيد نظرًا لتعدد أبعادها وتشابك أسبابها واختلاف أنماطها، وبالرغم من أنها ظاهرة عالمية، إلا أنها تمت في المجتمع المصري منذ بدايات القرن العشرين، واستمرت وبلغت ذروتها في الربع الأخير منه، حيث انتشرت هذه الظاهرة لدرجة أنها اخترقت المؤسسات التربوية، مما يعطى مؤشرًا على خطورة الظاهرة، خاصة وأنها تنتشر بين فئة تمثل عصب المجتمع ومستقبله وهي فئة الشباب، وخصوصًا شباب الجامعة مما يزيد من خطورة

المشكلة، وزيادة حدة الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة عليها، مما يضر بسلامة المجتمع وآمنه(محمود، عطية، ٢٠٠١م، ٣).

ويعرف التطرف بأنه: عدم الاستواء أو عدم الأخذ بالوسط، وقد يكون التطرف مجرد فكرة فقط، فالمتطرف، في فكره إن اقتصر تطرفه على فكره وعلى سلوكه هو كان أهون، ولكن الخطورة أن ينعكس هذا التطرف الفكري إلى سلوك أو أن يحمل غيره على هذا التطرف وهنا يكون الإرهاب والتطرف يبدأ بالعزلية والمقاطعة ويحكم على المجتمع بالكفر والردة والعودة إلى الجاهلية، ثم يدخل بعد ذلك إلى العنف مع المجتمع الذي يعتبره جاهلًا ومرتدًا(بيومي، ١٩٩٢م، ١٨٢)، وعُرِف أيضًا بأنه الافراط والتشدد والتزمت، سواء في الفكر أو السلوك أو كليهما، ومن ثم فالتطرف هو مجاوزة حد الاعتدال مع الإفراط بمعنى تجاوز الأطر الفكرية أو المعايير السلوكية المقبولة في المجتمع(حسانين، ١٩٩٢م، ٢٣٩).

كما يُعرف الإرهاب بأنه ظاهرة من ظواهر الصراع السياسي غير المشروع الذي يمارَس على الصعيد الوطني أو الدولي، ويستخدم فيه الإرهابي سواءً كان فردًا أو جماعة أو دولة العنف المسلح بقصد سلب إرادة الناس أو الدول أو إشاعة الرعب في نفوسهم وبالتالي ضعف شعورهم ببالاستقرار(هاشم ١٩٩١م، ٣٥).

وقد تمثل دور الأزهر وهيئة كبار العلماء في محاربة التطرف والغلو والإرهاب داخليًا في التالي (اللجنة العلمية لمجمع البحوث الإسلامية، ٢٠١٦م، ٢٣):

١. التعاون مع مؤسسات الدولة في محاربة الإرهاب.
٢. المؤتمرات المنعقدة لنبذ العنف ومحاربة الإرهاب.
٣. إنشاء مرصد الأزهر لمكافحة الإرهاب.
٤. إنشاء مركز الأزهر العالمي لضبط الفتوى.
٥. إنشاء مركز حوار الأديان للتوافق والتعايش.
٦. إنشاء بيت العائلة المصرية لوأد الفتنة.
٧. العمل على تفعيل الدورات العلمية المستمرة للوعاظ والأئمة المصريين والوافدين من أجل تنمية قدراتهم في الرد على شبهات التطرف والإرهاب.
٨. إصدار مرئيات (موشن جرافيك) لمواجهة التطرف.

٩. الذهاب إلى قلب المناطق المنكوبة بخطر التطرف من خلال قوافل دعوية يقوم بها السادة الوعاظ تحت توجيهات شيخ الأزهر.

أما خارجيًا فقد تمثل دور الأزهر في التالي:

١. وثيقة الأخوة الإنسانية من أجل السلام العالمي والعيش المشترك.

٢. إنشاء المنظمة العالمية لخريجي الأزهر.

٣. القوافل الدعوية والزيارات الميدانية لقيادات الأزهر ورجاله.

وانطلاقًا من الدور التاريخي لهيئة كبار العلماء باعتبارها تابعة للأزهر الشريف، وهو أكبر مؤسسة دينية سنية إسلامية، فلم تقف سواء في الماضي أم الحاضر مكتوفة الأيدي أمام الجماعات والتنظيمات التكفيرية والإرهابية، فمنذ إنشائها في عام ٢٠١١م، عملت الهيئة على محاربة التطرف والغلو والإرهاب بكافة أشكاله، داخليًا وخارجيًا.

ففي عام ٢٠١٤م، أعلنت هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف أن سائر التنظيمات الإرهابية، لا تمثل الإسلام بسلوكياتها وما تمارسه من قتل وقطع للرقاب وتفجير وترويع للآمنين دون جرم معروف أو محاكمة شرعية، وغير ذلك من الأمور التي يتبجحون بارتكابها دون وازع ديني أو إنساني، وأن أمثال هؤلاء خارجون عن صحيح الدين وتعاليم الإسلام، وأن هيئة كبار العلماء تدين هؤلاء الذين نصبوا أنفسهم ممثلين للأمة الإسلامية، والخلافة الشرعية، زورًا وبهتانًا، ولا يقيمون وزنًا لحق الشعوب في اختيارها الحر لحكامها، وتؤكد الهيئة للجميع في هذا الصدد أن الدولة الإسلامية في ظروفنا الحاضرة هي الدولة الوطنية الدستورية الديمقراطية الحديثة، كما سبق أن أعلنه الأزهر الشريف في وثائقه(الأزهر الشريف، ٢٠١٤م، ١٢).

وفي ديسمبر ٢٠١٤م عُقد مؤتمر الأزهر العالمي لمواجهة التطرف والإرهاب بحضور جمع كبير متنوع من العلماء والمفكرين وقادة المذاهب الدينية الإسلامية والمسيحية، لبحث ظاهرة التطرف والإرهاب، وإجراء مناقشات حوارية للتعرف على مواقعها وأسبابها والنظر في عواقبها ومآلاتها، وقد أعلن الأستاذ الدكتور (أحمد معبد عبد الكريم) عضو هيئة كبار العلماء، عن الأهداف المرجوة من المؤتمر، وهي تتمثل في تبني علماء الإسلام لمنهج الحوار مع المخالف، والتركيز على اعتباره منهجًا إسلاميًا، وضرورة تطبيقه في المناهج الدراسية وطرق التدريس، وتكاتف المنظمات والمؤسسات

المدنية والمجتمعة والأندية العامة والجمعيات العلمية والثقافية ووسائل الإعلام للقيام بواجبها ومسئولياتها تجاه تبني ونشر ثقافة وآداب الحوار مع الآخر واحترامه، كما تم التأكيد على ضرورة جعل الخلاف بين الأديان وسيلة للتسامح، ومنطلقًا للتقارب بين أتباع تلك الديانات بما يحقق تعاون الجميع في تجاوز نقاط الخلاف إلى ساحات الوفاق، والوقوف صفًا واحدًا منيعًا في مواجهة التحديات التكفيرية والإلحادية، والعمل على خدمة البشرية، وغرس الفضائل والقيم الإنسانية، وضرورة التميز بين عقائد الإسلام وثوابته العامة وثقافته الصحيحة التي تتقبل الأخر، وبين فكر وممارسات الجماعات التي تمارس العنف والإرهاب والقتل والتدمير باسم الدين وهو منها براء(الأزهر الشريف، ٢٠١٨م، ٧).

وفي سياق المؤتمر نفسه أكد الدكتور (محمد عبد الفضيل القوصي) عضو هيئة كبار العلماء أن أزمة المسلم المعاصر جزءًا من أزمة الإنسان المعاصر، مؤكدًا أن التنوع سنة الله في أرضه، ويتوجب علينا العودة إلى ثقافة التعارف والوفاق والعيش المشترك مع الآخر(بوابة الأزهر الإلكترونية، ٢٠١٤م، ٣).

وفي عام ٢٠١٥م افتتح فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر، ورئيس هيئة كبار العماء مرصد الأزهر لمكافحة التطرف، ليصبح أحد أهم الدعائم الحديثة لمؤسسة الأزهر العربية، وكان اختيار العام الذي افتتح فيه المرصد توفيقًا من الله - تعالى - حيث كان العام الذي بلغت فيه التنظيمات المتطرفة - في أماكن مختلفة من العالم - قمة قوتها وعنفوان تطرفها، سواء ميدانيًا أو على مواقع التواصل، وتمكنت التنظيمات المتطرفة من دعوة الشباب من مختلف أنحاء العالم إلى إليها، معتمدة على خطاب إعلامي مغرض، وفتاوى محرفة حاولت فيها تجريد القيم الدينية من معاني الرحمة والسلام والتعايش، مضيفة إليها العنف والتشدد، ومخرجة الآيات القرآنية والأحاديث النبوية من سياقاتها، وشارحة لها بتفسيراتها المخالفة، وقد كان فضيلة الإمام الأكبر حريًصا على أن يكون للشباب الدور الأكبر في هذا المرصد؛ فجعل القائمين عليه جميعًا من الشباب والفتيات، خريجي اللغات بكلية اللغات والترجمة من جامعة الأزهر الشريف(عياد، ٢٠٢٠م، ٢٩).

ووضع مرصد الأزهر الشريف خطة محكمة، مبنية على مجموعة أسس من

أهمها الوصول إلى كل الشباب، وتعريفهم برسالة الأزهر الوسطية، والقيم الدينية والأخلاقية التي تدعو إلى حب الأوطان وقبول الآخر في إطار من التسامح، وترسيخ قيم المواطنة، والتنوع والاختلاف باعتبارهما سنة الحياة وناموسًا من نواميس الوجود، ساعيًا لتعزيز قيم الأخوة الإنسانية والمساواة بين البشر، باعتبار الإنسان أفضل مخلوقات الله دون نظرٍ إلى لونه أو عرقه أو دينه، مستخدمًا الوسائل المتاحة كمواقع التواصل الاجتماعي، والبوابة الالكترونية للأزهر الشريف، إضافة إلى صحف ورقية كصوت الأزهر ومجلة مرصد، وغيرها(مجلة مرصد، ٢٠٢١م، ٢٩).

ولمرصد الأزهر العديد من الإسهامات التربوية، سواء محليًا أو عالميًا لمجابهة ظاهرتي التطرف الفكري والإرهاب، ومنها: التربية الأسرية والتربية الإعلامية، وتعزيز دور المؤسسات التعليمية والتربية على المواطنة وتحمل المسئولية، وتفاعل الحضارات، والاهتمام بشئون الأقليات المسلمة في الغرب، والاهتمام بقضايا المسلمين، وتعزيز جهود المؤسسات الدينية، وكشف استراتيجيات الدول في التعامل مع العائدين من التنظيمات المتطرفة والاستفادة منها، والتصدي للشبهات والأفكار المغلوطة وتفنيد الادعاءات الباطلة التي طالت الإسلام، وكشف زيف الجماعات المتطرفة، وأن الإسلام بريء منها، وتجديد الخطاب الديني، وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة التطرف الفكري(إبراهيم،٢٠٢٣م، ٨).

وكان لهذا المرصد دور تربوي كبير في محاربة هاتين الظاهرتين من خلال التقارير وعقد الندوات والمؤتمرات والحملات التوعوية والاصدارات المكتوبة والمرئية وقوافل السلام.

فمن حيث الندوات والمؤتمرات، أقام مرصد الأزهر العديد من المؤتمرات والندوات التي حاربت الفكر المتطرف من بينها(مؤتمر مكافحة التطرف والعنف في الشرق الأوسط عام ٢٠١٨م)، والذي أكد على دور الأزهر الشريف في تفنيد شبهات الجماعات المتطرفة وتفتيت فكرها، وتصحيح المفاهيم الخاطئة المحرفة عن معانيها الصحيحة(بوابة الأزهر الإلكترونية، ٢٠٢٨، ١١)، كما شارك المرصد بورقة بحثية بعنوان: (الأزهر وتجديد الخطاب الديني)، في سبتمبر ٢٠١٨م، تناول فيها دور الأزهر في الحفاظ على التراث الذي يخدم البشرية ومعاصرة الأزهر واستجابته الدائمة

المستجدات الأحداث، وما استحدثه الأزهر الشريف برعاية فضيلة الإمام الأكبر أ.د/ أحمد الطيب شيخ الأزهر، من أدوات تواكب نداء العصر وتفي بمتطلبات المسلمين في العالم العربي والإسلامي وفي دول العالم الغربي(موقع مرصد، ٢٠٢٥م، ١٥).

ومن حيث الحملات التوعوية أطلق مرصد الأزهر لمكافحة التطرف العديد من الحملات التوعوية والتثقيفية المختلفة، لتحقيق أهدافه في مواجهة ظاهرتي التطرف الفكري والغلو، وتشجيع التنشئة الإسلامية والعقيدة الصحيحة لجميع المسلمين، عبر صفحاته الرسمية على مواقع التواصل، وتنوعت محتوياتها بين استهداف الارتقاء بالوعي العام، والرد على شبهات الجماعات المتطرفة، وتفنيد (أكاذيب داعش)، وغيرها لبيان كذب تنظيم داعش الإرهابي وفساد أيديولوجيته، مرتكزة على شهادات العائدين منه بالصوت والصورة (موقع مرصد، ٢٠٢٥م، ١٨).

كما قام المرصد بعدة حملات ميدانية مثل حملة (طرق الأبواب) التي تستهدف الشباب في أماكن تجمعاتهم، بخاصة المدارس والجامعات والنوادي وتوعيتهم بخطورة الفكر المتطرف، وإظهار القيم الدينية والأخلاقية لهم عبر مجموعة محاضرات خاصة بمكافحة التطرف.

ومن حيث المؤلفات والدراسات العلمية فقد تم إصدار عشرات الكتب التي تدحض شبهات ومغالطات الفكر المتطرف والجماعات الإرهابية والتكفيرية، مثل إصدار (الغلو والتطرف) من أعمال مؤتمر الأزهر العالمي لمواجهة التطرف والإرهاب، وإصدار (ظاهرة الذئاب المنفردة بين التنظير والتطبيق .... دراسة دينية اجتماعية ٢٠١٧م)، وإصدار (استراتيجية داعش في استقطاب الشباب ٢٠١٨م)، وإصدار (للتطرف أوجه.. جماعات متطرفة حول العالم ٢٠١٨م) وإصدار (الجماعات الإرهابية في ٣ سنوات عام ٢٠١٩م) ، وغيرها من الإصدارات التي تؤكد على ضرورة التجديد والفهم الوسطي المعتدل باعتباره ركيزة المنهج الأزهري، وتتضمن هذه الاصدارات رؤية تحليلية حول هاتين الظاهرتين وخطرهما على السلام العالمي وكيفية مجابهة هذا الخطر من خلال محاصرة الفكر المتطرف وتفنيد أيدلوجيات الجماعات الإرهابية وتصحيح المفاهيم الخاطئة، وكل هذا نابع من المسئولية التربوية والدعوية للأزهر الشريف ومؤسساته في نشر الفكر التربوي الإسلامي الوسطي المعتدل والمستنير.

وفي ضوء العرض السابق يتبين الجهود التربوية الحثيثة لهيئة كبار العلماء في مكافحة ظاهرتي التطرف والإرهاب الخطيرتين وحرص الهيئة على توعية أفراد المجتمع وتثقيفهم بمخاطر التطرف الفكري والإرهاب على الفرد المسلم والمجتمع المسلم في الداخل والخارج وبيان الموقف الصحيح للإسلام منهم.

المحور الثالث: بعض المعوقات التي تعيق الهيئة عن تحقيق أهدافها.

من خلال رصد وتتبع الدراسة للجهود التربوية لهيئة كبار العلماء، يتبين أن الهيئة كان يمكن أن تقوم بمزيد من الجهود التربوية تجاه القضايا المجتمعية، لولا أنها واجهت وما زالت تواجه بعض المعوقات التي تعترض مسيرتها، وهذه المعوقات قد تشكل عائقًا أمام الحاجة الملحة لزيادة جهودها، ويمكن استعراض بعض تلك المعوقات فيما يلي:

١. معوقات مادية: تتمثل في قلة الدعم الذي تواجهه الهيئة، والذي ينعكس بالسلب على جهودها وأنشطتها في المجالات المختلفة، ومن الجدير بالذكر أنه منذ إنشاء الهيئة كان لها لجنة مالية تختص بإعداد ميزانيتها وتنظيم حساباتها، وكان كل عضو يدفع اشتراكًا سنويًا مقداره جنيه مصري، وكانت أموال الهيئة تتكون من اشتراكات الأعضاء، ومن التبرعات، وبما تراه اللجنة المالية من الموارد الشرعية (المغربي، ٢٠١٢م، ١٤٨).

٢. قلة الموارد المالية لتقديم برامج تدريبية، والاستعانة بخبرات معلوماتية في ميدان تكنولوجيا المعلومات ذات كفاءة عالية.

٣. معوقات خاصة بتطبيق قراراتها، وأن قراراتها غير ملزمة، وآية ذلك ما ذكره الأمين العام للهيئة حاليًا الدكتور (عباس شومان) عندما قدم مشروع الأزهر للأسرة السابق الإشارة إليه، وتم الاعتراض عليه من قبل البعض، فذكر في هذا الصدد" وبعد فهذا هو مقترح الأزهر للأسرة بين يدي القارئ الكريم، وأهم الملاحظات التي تم رصدها على مواده، والردود عليها، وقد سبقت الإشارة إلى أن رؤية الأزهر ليست أحكامًا قطعية، وهو ليس قانونًا، وإنما هو مقترح يقبل الإضافة والتعديل..... حيث إن الأزهر لم يَدِع أنه جهة تشريعية، ولم يتقدم بتشريع، وإنما أعد مقترحًا وجعله بين يدي الجهات التشريعية يقدم من خلالها إن رأت ذلك(شومان، ١٤٤١هـ،١٣٥).

٤. ثمة قصـــور في عقد الندوات التثقيفية والمؤتمرات لتوعية وعاظ الأزهر بالتحديات المعاصرة.

٥. قصور العمل الميداني للهيئة، والتواصل مع عامة الناس في كل دول العالم، حيث إن كثيرًا من المسلمين لا يعرفون إلا النذر اليسير عن الهيئة وجهودها وأنشطتها.

٦. عدم الاســتعانة بخبراء من التربية وعلم النفس لعمل برامج تربوية عالمية، تعالج المشكلات التربوية والتعليمية التي يعاني منها المسلمون في الداخل والخارج، لا سيما الجاليات الإسلامية في المجتمعات الغربية.

٧. ثمة قصور في عدم التواصل من قبل علماء الهيئة مع القادة السياسيين للإفادة من خبراتهم في المجال السياسي.

٨. عدم توافر كوادر بشــرية مدربة تدريبًا جيدًا على العمل الإعلامي للهيئة بمجالاتها المختلفة.

٩. ثمة قصــور في الحوار مع الشـخصــيات البارزة في الغرب؛ لتخفيف حدة الكراهية الشديدة من الغرب للإسلام والمسلمين.

١٠. غياب الرؤية الاستراتيجية الواضحة بشأن استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة والاتصالات، بما يخدم الهيئة في تحقيق أهدافها.

١١. الأمية الإلكترونية لدى العديد من الشــعوب في الدول النامية وصــعوبة التواصــل عبر التقنية الحديثة، مما يعيق الهيئة عن التواصل الإلكتروني مع تلك الشعوب.

١٢. التشــكيك من قبل البعض في مصــداقية المعلومات المتناقلة عبر الوســائل الإلكترونية، مما يؤدي إلى عزوف البعض عن استخدام وسائل التواصل الإلكتروني للهيئة.

المحور الرابع: سبل وآليات التغلب على المعوقات التي تعيق الهيئة عن تحقيق أهدافها.

وفي ضــوء ما عُرض من معوقات تحد من جهود وأنشــطة الهيئة في تقديم مزيد من الجهود لخدمة الإسلام والمسلمين في كافة دول العالم، تقدم الدراسة في هذا المحور بعض الآليات للتغلب على تلك المعوقات، وذلك فيما يلي:

١. تخصيص ميزانية من الأزهر؛ للتوسع في أنشطة الهيئة محليًا وعالميًا.

٢. التوسع في تنفيذ حملات توعوية، وإعداد برامج تربوية ودعوية لتوضيح مخاطر التطرف والإرهاب، وكيفية الحد من انتشارها.
٣. استخدام مختلف وسائل التواصل الجماهيري، ولاسيما الشبكة العنكبوتية والمواقع الإلكترونية لنشر أنشطة الهيئة.
٤. تصحيح صورة الإسلام والمسلمين في الكتب والمقررات الدراسية والمجتمعات الغربية من خلال حوار علماء الهيئة مع الهيئات والمنظمات الدولية.
٥. عقد شراكات مع الهيئات الإسلامية بالدول غير الإسلامية لتبادل الخبرات في المجالات المختلفة.
٦. متابعة ما ينشر عن الإسلام في كل مكان، وخاصة الإساءات المتكررة للإسلام من المعادين له في الدول الغربية.
٧. تضافر جهود الهيئة وجميع قطاعات وأجهزة الدولة والتنسيق والتعاون فيما بينها لنشر تعاليم الدين الإسلامي، ومبادئه السمحة وفكره الوسطي المعتدل.
٨. إعادة النظر في أهداف الهيئة، بحيث يضاف إليها بعض الأهداف الجديدة التي تتناسب مع تحديات العصر الحاضر، وتواجه مشكلاته بأساليب علمية حديثة.
٩. تأسيس إدارة خاصة بشئون الأقليات المسلمة في الدول الغربية؛ تهتم بما يحدث لها، والتوسع في الإصدارات العلمية الموجهة إليها.
١٠. عقد دورات تدريبية وبرامج ولقاءات للطلبة الوافدين عند وصولهم إلى مصر؛ لتوضيح نظام وطبيعة الدراسة في جامعة الأزهر، وتوضيح بعض السمات الثقافية للمجتمع المصري الذي يعيشون فيه.

المحور الخامس: ملخص النتائج والتوصيات والمقترحات:

تعرض الدراسة في هذا الجزء لأهم النتائج التي توصلت إليها، كما تقدم بعض المقترحات التي تسهم في تسليط مزيد من الضوء على هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف وذلك فيما يلي:

أولًا: نتائج الدراسة:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة يمكن استخلاص النتائج التالية:

١. يحتل الأزهر الشريف مكانة رفيعة بين المسلمين منذ إنشائه عام٣٦١هـ- ٩٧٢م، فهو من أقدم المؤسسات التعليمية والجامعية، وهو أيضًا الهيئة العلمية الإسلامية الكبرى التي تقوم بحفظ التراث الإسلامي ودراسته، وتنقيته، ونشره، وحمل أمانة الرسالة الإسلامية إلى كل الشعوب.

٢. تفرعت العديد من الهيئات التابعة للأزهر والتي تقوم بحمل رسالته والقيام بمهامه في تبليغ الدعوة الإسلامية لكل الأقطار الإسلامية والعربية.

٣. من المؤسسات العريقة في تاريخ الأمة عامة وفي تاريخ مصرنا الحبيبة على وجه الخصوص هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف التي أنشئت بالقانون رقم (١٠) لسنة ١٩١١م.

٤. كان لهيئة كبار العلماء أهدافها التي عملت على نشرها منذ اللحظة الأولى لتكوينها، وقد حرصت الهيئة أن تكون تلك الأهداف متسقة ومتماشية مع يلقى عليها من أعباء، وأن تكون تلك الأهداف دالة على استجابة الهيئة لمستجدات وتطورات العصر.

٥. مرت هيئة كبار العلماء بالعديد من المراحل منذ إنشائها بالقرار رقم (١٠) لسنة ١٩١١م، والذي يعد من القوانين المهمة في تاريخ الأزهر الشريف والهيئات التابعة له.

٦. منذ تشكيل هيئة كبار العلماء بموجب القانون رقم (١٠) لسنة ١٩١١م، تم وضع العديد من الشروط والأحكام والضوابط الخاصة بأكبر مرجعية إسلامية أنذاك.

٧. في إطار سعي هيئة كبار العلماء لتحقيق الأهداف الجسيمة الملقاة على عاتقها منذ إنشائها، اتخذت الهيئة العديد من الوسائل لتحقيق تلك الأهداف.

٨. أكد البحث الحالي على أن أعضاء وأعلام الهيئة قد شغلوا أرفع مناصب الدولة، فكان منهم القاضي، والمفتي، والداعية، وتنوعت ثقافاتهم، وقدموا صورة مثلى للإسلام من خلال جمعهم بين الأصالة والمعاصرة.

٩. كان صدور قانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١م، نقطة تحول في تاريخ الأزهر، حيث مكن الأزهر من أداء رسالته على أحسن وجه، بحيث أصبح" الهيئة الإسلامية الكبرى التي تقوم على حفظ التراث الإسلامي، وتحمل الرسالة الإسلامية إلى كل دول العالم، وترتب على هذا زيادة عدد المعاهد الأزهرية، وتطور مناهجها الدراسية، واتساع نطاق جامعة الأزهر، وتعدد كلياتها في مختلف فروع العلم والمعرفة.

١٠. تساهم هيئة كبار العلماء، ولا زالت تساهم في نشر التعليم الأزهري؛ من خلال التوسع في إنشاء وتشييد العديد من المعاهد الأزهرية بمختلف محافظات مصر، وكذلك من خلال تطوير المناهج الأزهرية، وإعداد وتأهيل المعلمين، والعمل على نشر الفكر الوسطي، بالإضافة إلى إقامة الندوات والمؤتمرات للتباحث في القضايا المهمة.

١١. لم يكن أعلام هيئة كبار العلماء بمعزل عن قضايا الأمة، وما شهدته من أحداث، ولم تنحصر جهودهم العلمية على أداء أدوارهم الأكاديمية في الهيئة فقط، بل شملت مختلف مناحي الحياة، فمن يطالع سيرهم قبل وأثناء عضويتهم بالهيئة يجد أنهم كانوا عنصرًا فاعلًا تجاه تلك القضايا والأحداث، وأنهم كانوا بميزان قلب الأمة النابض الذي عاش آلامها وآمالها.

١٢. الأزهر مؤسسة دينية عظيمة، وجامعة علمية عريقة، حاربت التطرف بشتى الوسائل، وعملت على نشر المنهج الوسطي بالكلمة الطيبة، وبالعمل الجاد، وأصبحت جهود علماءه ولا سيما أعلام هيئة كبار العلماء مشاهدة وملموسة ومسموع بها في شتى بقاع الأرض؛ حيث يربي أبناء المسلمين منذ نعومة أظفارهم على الوسطية والاعتدال، ويعمل على تطوير المناهج الأزهرية؛ لتكون ملائمة لمتطلبات العصر الحديث، ومناهضة الفكر المتطرف.

ثانيًا: توصيات الدراسة:

انطلاقًا من النتائج التي أسفرت عنها الدراسة، يقدم الباحثان بعض التوصيات اللازمة لتعزيز وتفعيل دور الهيئة لأداء رسالتها وتحقيق أهدافها على المستويين المحلي والعالمي، وذلك على النحو التالي:

١. تعزيز قيم الانتماء والولاء لدى الشباب المسلم، وإبراز المخاطر التي تهدد الوطن، وتوعية الأفراد بخطورة الجماعات المتطرفة.

٢. إنشاء إدارة خاصة تهتم بشئون الأقليات المسلمة، وما يحدث لها في المجتمعات الغربية.

٣. تصحيح المفاهيم المغلوطة التي انتشرت في الآونة الأخيرة من خلال سياقات حوارية مثل (الخلافة والحاكمية والجهاد وغيرها).

٤. تنفيذ مزيد من القوافل الدعوية والتوعوية تجوب محافظات مصر؛ لتوعية أفراد المجتمع بمخاطر الجماعات الإرهابية.
٥. تأصيل حب الوطن والدفاع عنه في نفوس النشء، وتعميق قيم التسامح وقبول الآخر لديهم.
٦. تطوير المقررات الدراسية الجامعية؛ لتضمين التحديات التي تواجه المجتمع المصري والعربين وكيفية التعامل معها.
٧. عقد دورات تدريبية للآباء والأمهات؛ لتثقيفهم حول حماية أبنائهم من الوقوع في براثن الجماعات المتطرفة.
٨. تصحيح المفاهيم الخاطئة فيما يتعلق بالمرأة من خلال الندوات والمؤتمرات والمشاركات الدولية.
٩. طباعة وترجمة ونشر الكتب التي تصدر عن الهيئة، والتي تتناول الإسلام بمبادئه الصحيحة والمعتدلة.
١٠. زيادة التنسيق بين الهيئة والمؤسسات المعنية بالشباب؛ لترسيخ مفهوم الوسطية والاعتدال، من خلال برامج دعوية وتوعوية من تلك الجهات.
١١. التنسيق لوضع خطة لمناهج تربية إسلامية موحدة على مستوى التعليم في الدول الإسلامية، وكذلك لأبناء الجاليات المسلمة في دول الغرب.
١٢. تفعيل الدور التربوي الذي يقوم به وعاظ الأزهر في توعية أفراد المجتمع بمخاطر التطرف والإرهاب على الفرد والمجتمع.
١٣. ترسيخ مفاهيم الوسطية والاعتدال والسماحة وقبول الآخر واحترام ثقافته، ونبذ العنف والتطرف والغلو.
١٤. يشيد الباحثان من خلال هذه الدراسة برؤية الإمام الأكبر شيخ الأزهر في أهمية إعداد مقرر دراسي بالأزهر الشريف عن القدس وعروبتها وتاريخها.
١٥. تبني المؤسسات التربوية كالأسرة والمدرسة ودور العبادة ووسائل الإعلام أساليب ووسائل حديثة لوقاية الشباب من التطرف.

ثالثًا: مقترحات الدراسة:

استكمالًا لهذه الدراسة وتحقيقًا للتكامل بينها وبين الدراسات اللاحقة لها في

نفس المجال يقترح الباحثان إجراء البحوث والدراسات التالية:

١. إجراء دراسة عن دور هيئة كبار العلماء في مكافحة التطرف والإرهاب، ودعم ونشر الفكر الإسلامي الوسطي المعتدل.
٢. إجراء دراسة عن المتطلبات التربوية لمواجهة التطرف الفكري من وجهة نظر القائمين على الهيئة في ضوء التحديات المعاصرة.
٣. إجراء دراسة عن الجهود التربوية الأخرى للهيئة، حيث إن ثمة جهود أخرى لها تستحق مزيدًا من الدراسة والبحث والتحليل.
٤. إجراء دراسة عن دور مؤسسات الأزهر الشريف في الدفاع عن القضية الفلسطينية (هيئة كبار العلماء أنموذجًا).

فما كان في هذا البحث من جهد وتوفيق وسداد فمن الله وحده، وما كان من زلل أو خطأ أو نسيان فمنا ومن الشيطان، وحسبنا أننا اجتهدنا والمجتهد المخطئ معذور مأجور، والله نسأل أن يكتب لهذا العمل قبولًا وتوفيقًا من عنده، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

المراجع:

إبراهيم، محمد عبد المنعم: **الإسهامات التربوية لمرصد الأزهر لمكافحة التطرف ومقترحات تعزيزها من منظور التربية الإسلامية**، دراسة ميدانية، كلية التربية جامعة الأزهر بالقاهرة، ٢٠٢٣م.

أحمد، محي الدين عفيفي: **قراءة موضوعية في قضايا مجتمعية**، مجمع البحوث الإسلامية، الأزهر الشريف، ٢٠١٩م.

الأزدي، محمد بن الحسن بن دريد: **جمهرة اللغة**، ج١، تحقيق (رمزيي منير بعلبكي)، بيروت، دار العلم للملايين ١٩٨٧م.

الأزهر الشريف هيئة كبار العلماء، محضر اجتماع رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٦م، المنعقد بتاريخ ١٢ رجب ١٤٣٧هـ / ١٩ من أبريل ٢٠١٦م.

الأزهر الشريف: قانون رقم (١٠) لسنة ١٩١١م، **قانون الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية**، الباب السابع، المطبعة الأميرية بمصر، المواد (١٠٢، ١١٣).

الأزهر الشريف: **قانون رقم (١) لسنة ١٩٠٨م**، الصادر به الأمر العالي في ٢ صفر ١٣٢٦هـ، ٥ مارس ١٩٠٨م، المادة ((١).

الأزهر الشريف: مجلس حكماء المسلمين، كلمة فضيلة الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب في طليعة كتاب (الأزهر في مواجهة الفكر الإرهابي) من أعمال مؤتمر **الأزهر العالمي لمواجهة التطرف والإرهاب** المنعقد بالقاهرة في ديسمبر ٢٠١٤م، دار القدس العربي للنشر بالقاهرة، ٢٠١٨م.

الأزهر الشريف: مجموعة وثائق ذاكرة الأزهر، تقرير اللجنة الإدارية لمعهد دمياط عن مشروع ميزانية المعهد، بتاريخ ٢٩ ديسمبر ١٩٢٨م.

الأزهر الشريف: **هيئة كبار العلماء**، محضر اجتماع رقم (١٢) لسنة ٢٠١٤م المنعقد بتاريخ ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م.

الأزهر الشريف: **هيئة كبار العلماء**، محضر اجتماع رقم (١٧) لسنة ٢٠١٥م، المنعقد بتاريخ ١٣ صفر ١٤٣٧هـ / ٢٥ نوفمبر ٢٠١٥م.

الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء: **هيئة كبار العلماء في سير اعلامها القدامى ١٩١١/ ١٩٦١**، الجزء الاول ط١، ١٤٤٤ هـ ٢٠٢١م.

بدوي، أحمد زكي: **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، ط١، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٩٠م.

بوابة الأزهر الإلكترونية: من كلمة الدكتور محمد عبد الفضيل القوصي، في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر **الأزهر العالمي لمواجهة التطرف والإرهاب** بتاريخ ٣ ديسمبر ٢٠١٤م.

بوابة الأزهر الإلكترونية: **مؤتمر حوار حول مكافحة التطرف والعنف** المنعقد في الفترة من ١١-١٦ مارس ٢٠١٨م.

بوابة الأزهر الإلكترونية، **بيان هيئة كبار العلماء حول التحرش بالمرأة**، أغسطس ٢٠١٨م.

بوابة الأزهر الإلكترونية، **بيان هيئة كبار العلماء حول قضية ميراث المرأة**، بتاريخ ٢٦ نوفمبر ٢٠١٨م

بوابة الأزهر الإلكترونية، مقال بتاريخ ٢ فبراير ٢٠٢٥م.

بوابة الأزهر الشريف: **بيان هيئة كبار العلماء حول الأحداث الجارية في فلسطين**، بتاريخ ٢٨ ديسمبر ٢٠٢٣.

بوابة الأهرام الالكترونية: حصاد ٢٠٢٢ لهيئة كبار العلماء، مقال بتاريخ ٢٥/ ١٢/ ٢٠٢٢م.

بيومي، محمد أحمد: **ظاهرة التطرف الأسباب والعلاج**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٢م.

البيومي، محمد رجب: من أعلام العصر، كيف عرفت هؤلاء، طبعة الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٦م.

الجندي، مجاهد توفيق: **صفحات مطوية من تاريخ الأزهر**، مجلة الأزهر، السنة ٥٥، ذو القعدة ١٤٠٣هـ.

حجازي، أحمد فتحي عبد الرحمن: **هكذا علم الأزهر الأمة**، القاهرة، رواق البحوث العلمية والتحقيق، ٢٠١٧م.

حسانين، أحمد جمعة: **دور التربية في علاج مشكلة التطرف بين الشباب**، مجلة كلية التربية جامعة أسيوط، ع (٨)، مج (١) ١٩٩٢م.

حسين، فؤاد صالح: **موسوعة أعلام القرن العشرين في العالم العربي والإسلامي**، بيروت، لبنان، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر، ٢٠١٣م

حماد، الحسيني حسن: **هيئة كبار العلماء وموقفها من دعم الأمن الفكري والوطني والقضايا العربية والإسلامية (دراسة تاريخية)**، مجلة كلية اللغة العربية بايتاي البارود، ع٣٥، ج٤، ٢٠٢٢.

خفاجي، محمد عبد المنعم، وصبح، علي علي: **الأزهر في ألف عام**، القاهرة، مجمع البحوث الإسلامية، ١٩٧٠م.

دار الوثائق القومية: **محافظ الأزهر الشريف**، محفظة ٥٤، ملف٢، مجلس الأزهر الأعلى، محضر رقم ٦٦، بتاريخ ٢٤أكتوبر م١٩٣٥.

دار الوثائق القومية، **وثائق الأزهر الشريف سجلات قوانين امتحان التدريس وملخصات بعض الوقفيات والأذونات**، سجل رقم ١ كود

(٥٠٠٤٠٠٠١١٠٢)، قانون الجامع الأزهر المصدق عليه بتاريخ ٢٠ محرم ١٣١٤هـ أول يوليو ١٨٩٦م، المادة (٢)

الزهراني، عبد الله محمد علي: **الجهود التربوية للندوة العالمية للشباب الإسلامي**، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة أم القرى، ١٩٩٤م.

شومان، عباس محمد: **مشروع الأزهر للأسرة** اعتراضات وردود، الأزهر، عدد ربيع الأول ١٤٤١هـ.

صادق، أحمد عمر: **الجهود التربوية للأزهر الشريف في مواجهة ظاهرة الإسلاموفوبيا**، مجلة التربية، كلية التربية جامعة الأزهر، ع ١٩٨، ج٤، ٢٠٢٣م.

صحيفة الأهرام المصرية: **تطوير الكتب الشرعية للمرحلة الإعدادية ودمجها في مجلد واحد»**، تحقيق: أحمد السيد النجار، ومحمد عبد الهادي علام، يوم الأحد ٢٩ من صفر ١٤٣٦هـ ٢١ ديسمبر ٢٠١٤م، السنة: ١٣٩، العدد: (٤٦٧٦٦).

الظواهري، فخر الدين الأحمدي: **السياسة والأزهر**، القاهرة، مكتبة الاعتماد، ١٩٤٥م.

عبد الحفيظ، محمد علي: **صفحات مشرقة من تاريخ الأزهر في أفريقيا**، القاهرة، مجمع البحوث الإسلامية، ٢٠٢١م.

عبد الغني، عبد الغني محمد: **الاسهامات التربوية لمجمع البحوث الإسلامية في ضوء بعض قضايا العالم الإسلامي المعاصر**، رسالة ماجستير كلية التربية، جامعة بني سويف، ٢٠٠٣م.

العواملة، حابس سليمان، والرحامنة، محمد صالح: **التطرف الفكري من وجهة نظر طلبة جامعة البلقاء التطبيقية في ضوء بعض المتغيرات**، المجلة العلمية لكلية التربية، مج ٣٤، ٤ ٧، جامعة أسيوط، مايو ٢٠١٨م.

عوف، أحمد: الأزهر في ألف عام، القاهرة، مجمع البحوث الإسلامية، ١٩٧٠م.

عياد، نظير محمد: **كلمة في افتتاحية مجلة مرصد عين الأزهر الناظرة على العالم**، مقال بمجلة مرصد "مجلة ربع سنوية تصدر عن مرصد الأزهر، العدد ٢٩، ٢٠٢٠م.

عياد، نظير محمد: **مقدمة كتاب (مشروع الأزهر للأسرة)**، تأليف الدكتور عباس شومان، مجلة الأزهر، شهر ذي الحجة ١٤٤٦هـ.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد: **العين** ج٣، تحقيق (مجدي المخزومي) بيروت، مكتبة الهلال.

فرح، سعيد بن أحمد صالح: **أثر التطرف الفكري في هدم المقاصد الشرعية**، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية مع، ع ٣٤، ٢٠١٨م.

القرشي، سعاد محمود: **رؤى بعض شباب جامعة الأزهر الظاهرة التطرف في فهم الدين والعنف في المجتمع بحث تطبيقي** -عينة من طلاب وطالبات كليات جامعة الأزهر بالقاهرة، المؤتمر الدولي العلوم الاجتماعية ودورها في مكافحة جرائم العنف والتطم في المجتمعات الإسلامية، مركز صالح كامل، جامعة الأزهر، يونيو ١٩٩٨م.

اللجنة العلمية لمجمع البحوث الإسلامية: **الفكر الجهادي وخطره على السلم المجتمعي**، سلسلة مجمع البحوث الإسلامية، ٢٠١٦م.

اللجنة العلمية لهيئة كبار العلماء: **هيئة كبار العلماء في سير أعلامها القدامى**، مجمع البحوث الإسلامية، ط١، ٢٠٢١م.

اللجنة علمية بالأمانة العامة لهيئة كبار العلماء: **هيئة كبار العلماء في سير أعلامها القدامى** ١٩١١/ ١٩٦١،، الجزء الأول، ط١، ١٤٤٤ هـ، ٢٠٢١م.

المجالس القومية المتخصصة: **دور الأزهر في خدمة المجتمع وتنمية البيئة**، الدورة الخامسة والعشرون، القاهرة، الأمانة العامة للمجالس القومية المتخصصة، ١٩٩٨م.

مجلة الأزهر: عدد جمادى الآخرة، ١٤٠٦هـ/ مارس ١٩٨٦م.

مجلة الازهر: عدد ربيع أول ١٤٤٦هـ، سبتمبر٢٠٢٤، ج ٣ السنة ٩٨.

مجلة الأزهر، العدد الثاني، المجلد الحادي والعشرون، العام ١٣٦٩هـ، ومجلة أيام مصرية، إصدار خاص عن الإمام محمد مأمون الشناوي، ٢٠١٥م.

مجلة مرصد: **إطلالة على جهود مرصد الأزهر لمكافحة التطرف خلال خمسة أعوام**(آلية العمل بالمرصد)، العدد ٢٩، ٢٠٢٠م.

مجلة نور الإسلام، السنة السابعة، العدد (٢١) غرة ذي القعدة، ١٩٤١م.

المجلس الأعلى للقوات المسلحة: **مرسوم بقانون رقم ١٣ لسنة ٢٠١٢م**، بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١م، بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التابعة له، المادة ٣٢ مكرر(أ).

المجلس الأعلى للقوات المسلحة: **مرسوم بقانون رقم ١٣ لسنة ٢٠١٢م**، مرجع سابق، المواد رقم (٥، ٨، ٣٢).

محمد، عبد رب الرسول سليمان: **الجهود التربوية للمنظمة العالمية لخرجي الأزهر في ضوء أهدافها**، الجمعية المصرية لأصول التربية، مجلة المعرفة التربوية، مج٩، ع١٨، ٢٠٢١م.

محمود، سعيد طه، وعطية سعيد محمود مرسى: الأبعاد **الاجتماعية والتربوية لظاهرة التطرف والعنف في المجتمع المصري دراسة تحليلية نقدية**، مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق (٢٨)، مايو ٢٠٠١م.

المغربي، زوات عرفان: **هيئة كبار العلماء**، سلسلة تاريخ المصريين (٢٢٩)، الهيئة العامة للكتاب، ٢٠١٢م.

مكتبة الأزهر الشريف: **مجموعة وثائق ذاكرة الأزهر**، كود (٧٢٧١ (٨)، التقرير الخاص بمشيخة الجامع الأحمدي عن سنة (١٣٣٠ - ١٣٣١هـ/ ١٩١٣-١٩١٢م) الدراسية، كلمة الشيخ محمد حسنين العدوي عن إنشاء المعهد الجديد التابع للجامع الأحمدي.

موقع مرصد الأزهر لمكافحة التطرف على الإنترنت: **نبذة عن مرصد الأزهر**، تاريخ الدخول على الموقع ١٥ مايو ٢٠٢٥م.

هاشم، أحمد عمر: **التطرف والإرهاب**، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩١م.

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية: **القانون رقم (١٠٣) لسنة ١٩٦١م بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها ولائحته التنفيذية بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥**، ط٢.

الهيئة العامة للاستعلامات: **الكتاب الإحصائي لسنة ٢٠١٠م**، إحصائيات التعليم الأزهري.

وزارة الأوقاف وشئون الأزهر: **الأزهر تاريخه وتطوره**، القاهرة، مطابع الشعب، ١٩٦٤م